UN LIBRARY
OCT 27 1975
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/10294
16 October 1975
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH
RUSSIAN/SPANISH

الدورة الثلاثون
البند ٤٢ من جدول الاعمال

الاستعراض النصفي لعقد نزع السلاح

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا : مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا : الردود الواردة من الحكومات	٤	٣
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		٤
استراليا		٥
ايران		٦
ايطاليا		٨
بلغاريا		٨
تايلند		١١
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية		١١
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية		١٣
الجمهورية الديمقراطية الالمانية		١٥
الدانمرك		١٦
رومانيا		١٨
السلفادور		٢١
السويد		٢٢
عمان		٢٣
غواتيمالا		٢٣
فنلندا		٢٤

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
قطر		٢٦
كندا		٢٧
كوبا		٢٨
الكويت		٢٩
مصر		٣٠
المكسيك		٣١
الترويج		٣٣
الهند		٣٤
هنغاريا		٣٥
هولندا		٣٧
الولايات المتحدة الأمريكية		٣٨
ثالثا : المعلومات المقدمة من الأمين العام	٥ — ٣٣	٤١

أولا - مقدمة

١ - في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، قامت الجمعية العامة ، بعد الاشارة الى قرارها ٢٦٠٢ هاء (د - ٢٤) الذى اعلنت فيه عقد السبعينات عقدا لنزع السلاح ، باعتماد القرار ٣٢٦١ ألف (د - ٢٩) الذى ينص منطوقه على الاتي :

" ان الجمعية العامة ،

١ - تؤكد من جديد مقاصد عقد نزع السلاح واهدافه ؛

٢ - وترجو من الامين العام والحكومات اعلام الجمعية العامة في دورتها الثلاثين عن التدابير والخطوات التي تكون قد اتخذتها حتى ذلك الحين للنشر عن عقد نزع السلاح بقصد تعريف الجمهور بمقاصد هذا العقد واهدافه ؛

٣ - وتدعو الدول الاعضاء الى اعلام الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، بواسطة الامين العام ، عن التدابير والسياسات التي اتخذتها لتحقيق مقاصد عقد نزع السلاح واهدافه ؛

٤ - وتقرر ادراج بند عنوانه " استعراض عقد نزع السلاح في منتصفه " في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثلاثين " .

٢ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ١١ شباط/فبراير ١٩٧٥ ، دعا الامين العام الدول الاعضاء الى موافاته في موعد غايته ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٥ بما قد ترغب ابداءه من تعليقات عملا بالفقرة ٣ من القرار ، وفيما يتعلق بالفقرة ٢ ، اذ رأت ذلك مناسبا .

٣ - وقد نسخت الردود الواردة من الدول الاعضاء في الفرع الثاني من هذا التقرير . وبالاضافة الى ذلك ، يقدم الامين العام في الفرع الثالث ادناه ، عملا بالفقرة ٢ من القرار ، معلومات عن الاجراءات والخطوات التي اتخذها حتى الان للاعلان عن عقد نزع السلاح بغية تعريف الجمهور العام بمقاصده واهدافه .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

٤ - نورد فيما يلي نصوص الردود الواردة من الحكومات على المذكرة الشفوية المؤرخة في ١١ شباط/فبراير ١٩٧٥ بشأن عقد نزع السلاح .

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]
[٢٩ حزيران/يونيه ١٩٧٥]

فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٣٢٦١ ألف (د - ٢٩) الخاص بمسألة عقد نزع السلاح، تتشرف البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة بأن تصرح بما يلي :

ان النضال من أجل وضع حد للاستعدادات المادية للحرب كان دائما أحد العناصر الرئيسية في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي . وان الحكومة السوفياتية، التي تطبق باستمرار برنامج السلم المعلن في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، تبذل باستمرار جهودا نشطة تهدف الى المزيد من سباق التسلح والى تحقيق تقدم حقيقي نحو حل مشكلة نزع السلاح .

في السنوات الاخيرة تم انجاز نجاحات ضخمة في النضال لتعزيز السلم والامن، وعلى وجه الخصوص، في النضال من أجل الحد من سباق التسلح . وفي الوقت الحاضر توجد مجموعة كاملة من المعاهدات الدولية الهامة السارية المفعول - معاهدات بشأن حظر تجارب الاسلحة النووية في ثلاثة اوساط، وبشأن عدم انتشار الاسلحة النووية، وبشأن حظر وضعها في الفضاء الخارجي وفي قاع البحار، وبشأن حظر وتدمير الاسلحة البكتريولوجية . والاتفاقات السوفياتية الامريكية بشأن منع نشوب حرب نووية والحد من الاسلحة الاستراتيجية وتجارب الاسلحة النووية الجوفية، ذات اهمية كبرى . وبناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي، اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة عددا من القرارات، التي ترمي الى تفادي خطر الحرب والى الحد من التسلح وايقافه ؛ منها : القرارات المتعلقة بعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وحظر استعمال الاسلحة النووية حظرا دائما، وبمؤتمر عالمي لنزع السلاح، وبتخفيض الميزانيات العسكرية، وبمنع التأثير على البيئة للاغراض العسكرية .

وهكذا فقد تم تحقيق تقدم عملي في اتجاه النضال من أجل تقليل خطر نشوب الحرب ومن أجل تعزيز السلم والامن عن طريق الحد من سباق التسلح . غير انه لم يتم حتى الان النجاح في ايقاف سباق التسلح . ومازال هناك كفاح طويل وشاق يتطلب بذل كل جهد ممكن .

ويسترشد الاتحاد السوفياتي، بمبدأ أن السلم ضرورى لجميع الشعوب، وان جميع الحكومات ترغب في استئصال خطر حرب عالمية نووية . فقد دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وهيئة رئاسة مجلس السوفيات الاعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والحكومة السوفياتية، في ندائها الموجه الى شعوب وبرلمانات وحكومات جميع البلدان، بمناسبة الذكرى الثلاثين للانتصار على الفاشية والعسكرية، الى اتخاذ خطوات عاجلة نحو تعزيز

السلم . ولهذا الغرض ، دعت الى النضال من أجل الحد من سباق التسلح وايقافه بجميع اشكاله وانواعه ، ومن أجل التقدم المطرد نحو نزع السلاح العام الكامل . وان انجاز المزيد من الخطوات العملية في هذا الاتجاه سيمثل، بلا شك ،اسهاما ملموسا في تحقيق اهداف ومقاصد عقد نزع السلاح .

وان الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، لن يدخر جهدا في التعاون من أجل تحقيق سلم مستقر ودائم على الارض .

واكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة من البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية للعامة تحت البند ٤٤ من القائمة الاولية بالبنود المقترح ادراجها في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثلاثين للجمعية العامة وعنوانه " الاستعراض النصفي لعقد نزع السلاح " .

(توقيع) ب . اوفينكوف
الممثل الدائم بالانابة لاتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الامم المتحدة

استراليا

[الاصل : بالانكليزية]
[١ تموز/يوليه ١٩٧٥]

لقد أولت الحكومة الاسترالية ، في سياستها الخارجية ، مكانة بارزة خاصة لتحقيق الحد من التسلح ومراقبته ، في جميع نواحيه . وقد انعكس هذا الاهتمام ، على سبيل المثال ، في الكلمة التي القاها رئيس وزراء استراليا في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة .

وقد اعطت الحكومة الاسترالية ، في اطار هذا التأكيد القوى على ضرورة نزع السلاح ، مكانا خاصا لجهودها الرامية الى تعزيز نظام حظر الانتشار النووى ، بما في ذلك معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ونظام الضمانات الدولية واجراء مزيد من التخفيض للتجارب النووية ، بجميع اشكالها ، والرقابة على التفجيرات النووية التي تجرى لأغراض سلمية .

وقد صدقت استراليا على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية في كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ ؛ وهي تسعى ، منذ ذلك الحين ، الى تشجيع الدول الاخرى على ان تحذو حذوها . وقد لفت رئيس الوزراء الاسترالي الانظار ، في كلمته المشار اليها آنفا في الدورة التاسعة والعشرين

للجمعية العامة ، الى الخطر المتمثل في "عالم مروع قد يستلك فيه عدد من الدول يبلغ ١٥ أو ٢٠ ، اسلحة نووية ، قبل اوائل الثمانينات من هذا القرن" (١). كذلك اكد رئيس الوزراء الاسترالي ، من جديد ، تعهد حكومته بألا تستحدث اسلحة نووية أو تحصل عليها ، ورسم خطوطا عامة لبرنامج عمل يرمي الى مواجهة الاخطار الناجمة عن الانتشار النووى . وقد أكد ايضا ضرورة تعزيز معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، والعمل على قبولها على نطاق عالمي ؛ وحث على اعتماد معاهدة شاملة لحظر تجارب الاسلحة النووية ، ونوّه بالحاجة لوضع ترتيبات دولية فعالة لمراقبة التفجيرات النووية التي تجرى لاغراض سلمية .

ان استراليا ، من جانبها ، تعمل لتحقيق هذه الاغراض ، وتقف على أهبة الاستعدادات للعمل المشترك مع الدول الاخرى المعنية .

كذلك قامت الحكومة الاسترالية بدور نشط في الجهود الرامية الى التوصل الى اتفاق دولي للحد من استخدام الاسلحة التقليدية غير الانسانية ، وفي الدعوة لاجراء تخفيضات في الانفاق على التسلح . ولقد طلبنا الانضمام لعضوية مؤتمر لجنة نزع السلاح ، ونحن الان نشارك في الدراسة التي تجرى ، تحت رعاية اللجنة ، للمناطق الخالية من الاسلحة النووية .

وقد دعت استراليا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية ، بوصفهما دولتين عظميين ، الى ممارسة الضبط المتبادل فيما يتعلق بزيادة قواتهما البحرية ، والتنافس القائم بينهما في المحيط الهندى .

وقد عبرت استراليا تعبيرا ملموسا عن اهتمامها بالمسائل المتصلة بنزع السلاح في مجالات اخرى ، وذلك بتأييد القرارات التي اتخذتها الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة بشأن نزع السلاح . وفي أثناء تلك الدورة اشتركت استراليا في اقتراح قرارات تتناول مسائل ايقاف التجارب النووية ، في جميع البيئات والدعوة لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، كما تتناول منع انتشار الاسلحة النووية ومراقبة التفجيرات النووية للاغراض السلمية ، واعتبار المحيط الهندى منطقة سلم .

وان استراليا لتأمل باخلاص وجدية ان تكون السبعينات عقدا لنزع السلاح .

ايـــران

[الاصل : بالانكليزيـــة]
[١٨ حزيران/يونيه ١٩٧٥]

ان حكومة ايران ملتزمة التزاما جادا بجميع التدابير التي ترمي الى تعزيز سلم الدول وامنها والى توفير اطار لتحقيق مراقبة التسلح ونزع السلاح . وادراكا منها أن الغاية النهائية لكافة

(١) A/PV.2249

الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح هي تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، فان ايران ظلت دائما تؤيد خطوة يمكن ان تؤدى الى نزع السلاح العام تحت رقابة مناسبة. ولهذا السبب ، فقد ايدت أهداف عقد نزع السلاح ومقاصده .

ومن هذا المنطلق أصبحت ايران طرفا في كل اتفاق دولي عقد في مجال مراقبة التسلح ونزع السلاح .

وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٢٦١ ألف (د — ٢٩) ، تود حكومة ايران أن توضح ما يلي :

(أ) لقد بادرت ايران في عام ١٩٧٤ بتقديم اقتراح بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . وبعد ذلك اتخذت الجمعية العامة بما يشبه الاجماع قرارها ٣٢٦٣ (د — ٢٩) ، حول هذا الموضوع وهو مقدم من ايران ومصر . ان ايران مصممة على السعي من أجل تحقيق الاهداف المعلنة في هذا القرار ، وقد اوجزت آراءها المتعلقة بتطبيق القرار في رسالة قدمتها الى الامين العام للامم المتحدة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٥ (A/10221 ، الجزء ثانيا) ، وفقا لأحكام القرار ٣٢٦٣ .

(ب) وقد اهتمت ايران اهتماما شديدا بفكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح واضطلعت لذلك بدور في المفاوضات التي افضت الى انشاء اللجنة الخاصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح . وفوق ذلك ، فقد عهد برئاسة هذه اللجنة الخاصة منذ قيامها الى ايران ، وستواصل ايران العمل من أجل تحقيق الانسجام بين آراء الدول الاعضاء سعيا وراء تحقيق هذا الهدف .

(ج) كما اصبحت ايران ، رغبة منها في تعزيز قدرتها على المساهمة بصورة أكثر فعالية في تقدم المفاوضات الجارية في ميدان مراقبة التسلح ونزع السلاح ، عضوا في مؤتمر لجنة نزع السلاح ؛ وهي مصممة على الاضطلاع بدور نشيط في اعمال هذا المؤتمر .

ولكن مهما كانت الجهود التي تبذلها الدول المختلفة في سعيها لتعزيز قضية نزع السلاح ، فستظل الحقيقة الدامغة هي ان المسؤولية الكبرى في هذا المجال تقع على عاتق الدول النووية .

ان بلوغ غاية نزع السلاح العام الكامل لابد ان تقوم ، اولا وأخيرا ، على تنفيذ تدابير هامة لنزع السلاح . وعليه ،فما لم ندرك ادراكا كاملا منطق الاولويات التي ينطوى عليها سعينا من أجل نزع السلاح ، فسيظل حتما التطلع الى عالم أوفر سلامة وأكثر امنا محض سراب .

وانه لمن رأى الحكومة الايرانية الراسخ انه ، الى ان يأتي الوقت الذى تبرز فيه الى الوجود حالة من الامان والثقة بين الدول ، والى حين اقامة الاجهزة الملائمة لضمان السلم والامن الدولي ، فليس امام الامم من بديل عن تعهد الاحتياجات الخاصة لأمنها .

ايطاليـــــا

[الاصل : بالانكليزيـــة]
[١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥]

تعلق ايطاليا اقصى الاهمية على نزع السلاح ومراقبة التسلح ؛ وتود في هذه المناسبة أن تؤكد من جديد دعمها الكلي لمقاصد وأهداف عقد نزع السلاح الذى اعلن بقرار الجمعية العامة ٢٦٠٢ هاء (د - ٢٤) ، والذى شاركت ايطاليا في تقديمه عام ١٩٦٩ .

لقد لعبت ايطاليا على الدوام دورا نشطا في كافة المبادرات الرامية الى الانفراج ونـــزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، كما يتجلى ذلك في البيانات التي ادلت بهـــا والمواقف التي اتخذتها في المحافل الدولية الكبرى ، وعلى وجه الخصوص في الجمعية العامـــة للامم المتحدة وفي مؤتمر لجنة نزع السلاح .

ولقد ترجمت ايطاليا موقفها هذا الى اعمال ملموسة تتمثل في قيامها مثلا ، في السنوات الاخيرة ، بالتصديق على كل من معاهدة حظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمـــير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها (٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤) ، ومعاهـــدة عدم انتشار الاسلحة النووية (٢ أيار/مايو ١٩٧٥) ، واتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزيـــن الاسلحة البكتريولوجية البيولوجية) والتكسينية ، وتدمير تلك الاسلحة (٣٠ أيار/مايو ١٩٧٥) .

بلغاريـــا

[الاصل : بالانكليزيـــة]
[١٢ آب/اغسطس ١٩٧٥]

الان وقد اخذت عملية تعزيز وزيادة دعم الانفراج تثبت بصورة متزايدة كاتجاه مهيمن فـــي الشؤون الدولية ، توجد امكانيات ملموسة لاعتماد تدابير فعالة للتقليل من اخطار نشوب حرب نووية ، والحد من سباق التسلح ، وتقليص القوات المسلحة والاسلحة . ويمكن ضمان السلم ، وهو ضرورى لجميع الامم على حد سواء ، عن طريق تقييد الاستعداد المادى للحرب ، ومن خلال تحقيق نـــزع عام كامل للسلاح تحت سيطرة دولية صارمة . وقد اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية خطوات كبيرة في هذا الاتجاه . فدخل حيز التنفيذ عدد من المعاهدات في مجال نزع السلاح ، مثـــل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية ، ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ومعاهدة حظـــر وضع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل على قاع البحر والمحيطات وفي باطن ارضها ، ومعاهدة المبادىء المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجـــي

بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى ، واتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية ، وتدمير تلك الاسلحة . وقد اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة عددا من المقررات التي تستهدف احباط خطر نشوب حرب عالمية ، وتخفيض الاسلحة والميزانيات العسكرية . وقد كان لنتائج المفاوضات والاتفاقات التي عقدت في مجال نزع السلاح بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية أثر ايجابي جدا على السلم العالمي . فهي تمثل نقطة تحول في العلاقات بين اقوى امتين في عصرنا ، عليهما يعتمد نشوب الحرب أو احلال السلم الى حد كبير .

غير أن الخطوات العملية التي اتخذت داخل الامم المتحدة على الطريق الى نزع السلاح العام الكامل لم تسفر حتى الان ، للاسف ، عن توقف سباق التسلح . فتجار الحروب والدوائر العسكرية في جميع انحاء العالم ، يدعمهم خصوم الانفراج ، يحززون الميزانيات العسكرية لبلدانهم . والمهمة الاولى لجميع الامم في العالم هي وضع حد لهذه السياسات ، من أجل تكملة الانفراج السياسي بانفراج في المجال العسكري .

وتسير جمهورية بلغاريا الشعبية ، بالتعاون مع جميع البلدان المحبة للسلام ، على سياسة ثابتة تستهدف التوصل الى نزع السلاح العام الكامل . فقد قال تودور جيفكوف ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية " ان فكرة نزع السلاح العام الكامل تنبع من طبيعة النظام الاشتراكي ذاته - وهو اكثر النظم الاجتماعية تقدما وأسماها انسانية ، اذ ألغى استغلال الانسان للانسان وهو يدين استعباد الامم ؛ فهو نظام لا توجد فيه تجمعات من الناس أو الافراد كل همها تكديس الارباح من الصناعة الحربية والامدادات العسكرية " . وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية تأييدا نشطا برنامج السلم للمؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي " الذى هو برنامجنا ايضا " ، كما قال رئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية . وهي تؤيد مبادرات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذى كثيرا ما شارك في تقديم هذه المبادرات التي اعتمدت تنفيذا لهذا البرنامج ، والموجهة نحو التخفيف الى ادنى حد من اخطار نشوب حرب نووية ، ونحو الحد من سباق الاسلحة وتحقيق مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح .

وقد كانت جمهورية بلغاريا الشعبية من بين أول البلدان التي وقعت وصادقت على الاتفاقات التي ابرمت في مجال نزع السلاح تحت اشراف الامم المتحدة . وهي تقوم بدور نشط في اعمال كل محفل داخل الامم المتحدة وخارجها ، يتناول مختلف المشاكل في مجال نزع السلاح . وترى بلغاريا ان جهود الدول الاعضاء في الامم المتحدة يجب ان تتركز على المهام ذات الاولوية ، مثل الاسراع في عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، باشتراك جميع البلدان ؛ وتخفيض الميزانيات العسكرية ؛ ووضع معاهدات دولية لحظر الاسلحة الكيميائية حظرا تاما وازالتها من الوجود ، ولحظر الاعمال الرامية الى التأثير في البيئة والمناخ لأغراض عسكرية وأغراض اخرى عدائية تتنافى مع صيانة الامن الدولي ورفاهية الانسان وصحته ؛ ولفرض حظر تام على جميع تجارب الاسلحة النووية . ويستحق اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الداعي الى اتفاق بين جميع الامم ، وخاصة بين الدول الكبرى ، لحظر انتاج جميع انواع اسلحة التدمير الشامل ، تأييدا عاما .

والى جانب الجهود المبذولة على نطاق دولي ، تعمل حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية على اتخاذ تدابير ذات اهمية محلية ، لها علاقة مباشرة بتعزيز السلم . فمعروف ان بلغاريا عملت مرتين على تخفيض قواتها المسلحة تخفيضا كبيرا . وقد مضى على القانون الخاص بحماية السلم ، الذى اجازته الجمعية الوطنية لجمهورية بلغاريا الشعبية في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٠ ، ما يقرب من ٢٥ سنة الان . وهذا القانون يحظر جميع المظاهر والمحاولات التي تستهدف اثارة الحرب أو الدعوة اليها وتصنف تلك الاعمال " كأكبر الجرائم ضد السلم وضد جميع الامم " . وينص القانون على انزال عقوبات شديدة بالبادئين بهذه الجرائم والمحرضين عليها والشركاء فيها .

وتقدم وسائل الاعلام الجماهيرية في جمهورية بلغاريا الشعبية — الصحافة والاذاعة والتلفزيون — تغطية واسعة لجميع المبادرات في مجال نزع السلاح التي تقدم في الامم المتحدة وفي كل محفل آخر . وتساعد وسائل الاعلام هذه في خلق روح الصداقة والتعاون بين الامم . كما أن الشعب البلغارى يحتفل سنويا بيوم نزع السلاح . وفي عام ١٩٧٤ ، نظم اسبوع نزع السلاح ، وعقدت خلاله اجتماعات حاشدة في المصانع والمكاتب والجامعات وغيرها . ومرة أخرى اعرب الشعب العامل في البلاد عن كرهه للحرب وعن تصميمه على الكفاح من أجل السلم ونزع السلاح . ونشر خلال السنوات القليلة الماضية عدد من الكتب الجديدة والدراسات والمقالات والتعليقات والمقابلات حول مشاكل نزع السلاح .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية مصممة على المضي في هذه السياسة . وهي مستعدة لتقديم مساهمتها في تحقيق التوصل الى تدابير فعالة تؤدى الى نزع السلاح العام الكامل تحت اشراف دولي صارم .

تايلند

[الأصل : بالانكليزيـــــة]
[٢٢ تموز/ يوليـــه ١٩٧٥]

ان حكومة تايلند تواصل تمسكها بسياستها ذاتها ، وهي تأييد جميع التدابير المتخـــذة تحت اشراف الأمم المتحدة لتحقيق نزع السلاح العام الكامل ، من جميع نواحيه ، تحت رقابة وتحقق دوليين صارمين وفعالين ، وفقا لمقاصد وأهداف عقد نزع السلاح .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسيـــــة]
[٧ تموز/ يوليـــه ١٩٧٥]

بالاشارة الى قرار الجمعية العامة ٣٢٦١ أ (د - ٢٩) الخاص بعقد نزع السلاح ، تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة بابلاغ مايلي :

لقد كانت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعمل باطراد من أجل ايقاف سباق التسلح ومن أجل اتخاذ تدابير فعالة في مجال نزع السلاح ، تصل الى حد نزع السلاح نزعا عاما وكاملا . وهذا الموقف المبدئي لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية معروف جيدا ، وقد تم عرضه في الكلمات التي أدلى بها ممثلو جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في دورات الجمعية العامة وكذلك في الردود التي بعث بها بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة .

وتشير جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بارتياح الى التقدم الذى تم احرازه في مجـــال تحديد سباق التسلح تحت تأثير الانفراج الدولي ، وفي تنفيذ برنامج السلم - ذلك البرنامـــج التاريخي الذى تم اعداده في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي .

ان الاتفاقيات الدولية الهامة ، الثنائية والمتعددة الأطراف ، التي عقدت في السنـــوات الأخيرة والتي ترمي الى تقييد أنواع معينة من الأسلحة وحظرها ، كما تؤدى الى ابعاد خطر نشـــوب الحرب النووية ، ترسي أساسا سليما لتدابير لاحقة في مجال نزع السلاح .

وقد صدقت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٧٥ على اتفاقية حظـــــر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحـــة . وهي تعرب عن ارتياحها لبدء نفاذ هذه الاتفاقية التي سوف تؤدى الى ازالة أحد أنواع أسلحـــة التدمير الجماعي من ترسانات الدول .

وتمثل هذه الاتفاقية ، بالاضافة الى الاتفاقيات الهامة مثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر وضع أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها وغيرها من المعاهدات ، خطوة جديدة على طريق الحد من سباق التسلح ونزع السلاح الحقيقي . وتحظى بأهمية كبرى ، في هذا المقام الاتفاقات السوفياتية الأمريكية التي تم التوصل اليها في الفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٤ بشأن تحديد الأسلحة الاستراتيجية وتحديد تجارب السلاح النووي الجوفية ومنع نشوب الحرب النووية ، والاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن مزيد من الخطوات في هذه المجالات وكذلك في مجال تحديد الأساليب الكيماوية لشن الحرب ومنع التأثير على البيئة للأغراض العسكرية . وتمثل هذه الاتفاقيات اسهاما ملموسا في تطوير التعاون الدولي لخلق مناخ صحي في العلاقات الدولية وتعميق الانفراج وكبح جماح سباق التسلح ووضع حل لمشكلة نزع السلاح .

وفي رأي جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن من الضروري الآن أن تبذل جميع الحكومات جهودا دؤوبة بهدف تعزيز النتائج المحرزة وتطويرها وكذلك لاعطاء محادثات نزع السلاح زخما جديدا . ولذا فان مهمة تعميق وتوسيع عملية الانفراج الدولي واضفاء طابع الثبات عليها وتعزيزها بالانفراج العسكري تعتبر من الأهمية بمكان .

ومما يملي هذه الضرورة أن سباق التسلح لم يتوقف بعد بالرغم من التغيرات المؤاتية الجارية في العالم . ان سباق التسلح ، الذي مازال يحول دون استخدام موارد بشرية ومادية ضخمة في الأعمال المفيدة ، يترك آثارا سلبية سواء في مجال صيانة الأمن الدولي أو في مجال انجاز مهمات التقدم الاجتماعي والاقتصادي الهامة وزيادة رخاء الشعوب . والى الآن لم يتم القضاء كلية على المقاومة من جانب معارضي سياسة الانفراج ونزع السلاح . ولذا فان أي خطوة محددة تهدف الى كبح جماح سباق التسلح ، وأي تدبير عملي يتفق عليه في مجال نزع السلاح يمثل اسهاما ماديا ملموسا في مسألة تطوير الانفراج وبناء عالم يخلو من الحروب والأسلحة وتعزيز أمن وتقدم جميع الدول الكبيرة والصغيرة والنامية والمتقدمة النمو على السواء .

ان المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، اذا انعقد ، سيخدم هدف تنشيط وتوحيد جهود جميع الدول في هذا المجال . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اذ تلحظ بارتياح أن الأغلبية الساحقة من دول العالم تؤيد عقد هذا المؤتمر ، ترى أنه من الضروري تنشيط الجهود بهدف الدعوة لعقده في أسرع فرصة . ومن الضروري أيضا استخدام جميع الوسائل والطرق لتدعيم الاتجاه الملائم البادي في مجاله وضع حل لمشكلة نزع السلاح ، وتطوير تلك الجهود مستقبلا ، ومما يساعد على هذا ، في رأي جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، التطبيق العملي ، على وجه السرعة ، لعدد من القرارات الهامة التي تم اتخاذها بشأن مسائل نزع السلاح في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩٣٦ (د — ٢٧) بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وحظر استعمال الأسلحة النووية حظرا دائما ، اذا تم ، سيكون ذا أهمية كبرى في خطة

اعلان السلاح النووى سلاحا غير قانوني وتصفية المخزونات الضخمة منه . وأن اعتماد مجلس الأمن للتدابير اللازمة بمقتضى هذا القرار من شأنه أن يحول دون حدوث أى نوع من أنواع العدوان واستخدام أى نوع من الأسلحة نووية كانت أم عادية . وأن يسهم بقسط ملموس في التقدم على طريق نزع السلاح .

وفي رأى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن احدى أكثر المهام حيوية تتمثل أيضا في التدعيم اللاحق للاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تم التوصل اليها واضفاء الطابع العالمي على هذه الاتفاقيات والتقيد بأحكامها وعدم المساس بها .

ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مستعدة للتعاون ،في اطار الأمم المتحدة ، مع جميع الدول في حل قضايا نزع السلاح الملحّة وفي اعداد واتخاذ قرارات عملية ترمي الى استئصال خطر الحرب من الحياة البشرية استئصالا تاما .

جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٣ تموز/ يوليه ١٩٧٥]

فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٣٢٦١ ألف (د - ٢٩) الخاص بعقد نزع السلاح تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة بابلاغ مايلي :

لقد كانت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، على الدوام ، ومازالت تتخذ موقفا مبدئيا من مسألة نزع السلاح وتساند التدابير البناءة الرامية للحد من سباق التسلح ولتحقيق نزع السلاح . وينبع هذا الموقف من الخط العام المبدئي لصالح نزع السلاح ،ذلك الخط الذى يمثل جزءا لا ينفصل من السياسة السوفياتية الخارجية المحبة للسلم . وتحتل مجموعة التدابير في مجال نزع السلاح مكانا هاما في برنامج السلم الذى تقدم به المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي و الذى أصبح لواء لجميع القوى المحبة للسلم . ويجرى الآن تطبيق هذا البرنامج بنشاط وهمة .

وتشير جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بارتياح الى أنه منذ بداية السبعينات ، قد تحققت نجاحات معينة في مجال الحد من سباق التسلح ونزع السلاح سواء على أسس ثنائية أو متعددة الأطراف .

ففي عام ١٩٧٥ بدأ نفاذ وثيقة بالغة الأهمية ألا وهي اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة - وهي تعتبر الوثيقة الدولية الأولى من نوعها ، التي تقضي بتدمير فئة كاملة من فئات أسلحة التدمير الشامل . وقد صدقت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على هذه الوثيقة في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٧٥ .

وتحظى الاتفاقيات السوفياتية الأمريكية بشأن تحديد وسائل الدفاع المضاد للصواريخ وكذلك تحديد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بأهمية عظمى . ويحتل الاتفاق الخاص بمنع نشوب الحرب النووية المعقود بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية مكانا خاصا بين الاتفاقات السوفياتية الأمريكية . كذلك تم التوصل الى اتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن ضرورة تحديد تجارب السلاح النووى الجوفية. ويمثل تطبيق هذا الاتفاق خطوة هامة على طريق منع جميع التجارب النووية . وتمشيا مع برنامج السلم تقدم الاتحاد السوفياتي في السنوات الأخيرة بعدد من المبادرات المحددة في مجال نزع السلاح .

ولقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بمبادرة من الاتحاد السوفياتي حظيت بالتأييد النشط من قبل دول المجموعة الاشتراكية وبقية البلدان المحبة للسلم ، قرارات هامة مثل القرارات المتعلقة بـ " عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وحظر استعمال الأسلحة النووية حظرا دائما " و " تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة واستخدام جزء من الأموال الموفرة على هذا النحو في تقديم المساعدة للبلدان النامية" وكذلك القرار المتعلق بـ " حظر الأعمال الرامية الى التأثير في البيئة والمناخ للأغراض العسكرية وغيرها من الأغراض التي تتنافى مع صيانة الأمن الدولي ورفاهية الانسان وصحته " ، والذى يرمي الى اتخاذ تدابير لمنع انتشار سباق التسلح في وسط آخر . وقد كانت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية هي أحد المشتركين في صياغة هذه القرارات الهامة وهي تعمل من أجل تنفيذها تنفيذا دقيقا .

وسعيا منه لاعطاء المحادثات بشأن نزع السلاح طابعا هادفا وأكثر ديناميكية ، ولاجتذاب كل الدول للأشتراك على قدم المساواة في حل هذه المشكلة الهامة ، تقدم الاتحاد السوفياتي ، كما هو معروف ، في عام ١٩٧١ ، باقتراح يدعو الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وبالرغم من أن الرأى الذى عبرت عنه الجمعية العامة بوضوح أكثر من مرة كان في صالح عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، الا أن الاقتراح الهام لم يتم تنفيذه حتى الآن . وقد أكدت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية من جديد في الرد الذى بعثت به الى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بخصوص قرار الجمعية العامة ٣٢٦٠ (د - ٢٩) الخاص بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، موقفها الايجابي في هذا الصدد وأعربت عن تأييدها لأن تتخذ الجمعية العامة تدابير عاجلة تؤدى مباشرة الى التحضير للمؤتمر العالمي لنزع السلاح .

ولن يقلل الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ، بما في ذلك جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية من جهودهم في مجال نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن العالميين .

وقد جاء في النداء الذى وجهته كل من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي وهيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى في الاتحاد السوفياتي ، والحكومة السوفياتية " الى الشعوب والبرلمانات والحكومات " بمناسبة مرور ثلاثين عاما على الانتصار على ألمانيا الهتلرية ، بأن" الشعب السوفياتي والحكومة السوفياتية الذين تحملوا العبء الأساسي في النضال ضد الفاشية ، يعلنون

من جديد عزمهم الجاد على أن يفعلوا كل ما في استطاعتهم حتى يتمكنوا ، بالتعاون مع الشعوب والدول الأخرى ، من استبعاد خطر الحرب من الحياة البشرية " وانهم سيسعون لتحقيق " تحديد وحظر سباق التسلح بمختلف أنواعه وأشكاله وأحداث تقدم مضطرد نحو نزع السلاح العام الكامل".

وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بأن النضال في سبيل تحديد سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ينبغي أن يتواصل دون كلل ، وبعزم متزايد . اذ أن هذا هو ماتتطلبه قضية تعزيز عملية تخفيف التوتر الدولي واعطائها طابعا ثابتا واستكمالها بالانفراج العسكري.

ولهذا الغرض يصبح ضروريا ، ليس فقط ضمان تنفيذ أهداف وحل مشاكل نزع السلاح ، بل أيضا تنشيط وتوحيد صفوف جميع القوى المحبة للسلم حتى تتغلب على المصاعب التي يخلقها معارضوا نزع السلاح ، وتتمكن من ازالة كل المعوقات على هذا الصعيد الهام ، والبدء في تنفيذ تدابير محددة وفعالة في مجال نزع السلاح . والأمم المتحدة مدعوة للاضطلاع بدور هام في كل هذا .

وتلقي الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة في سبيل صيانة السلم والأمن العالميين وتحديد سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح تأييدا واسعا من قبل المجتمع البيلوروسي وتقوم الصحافة البيلوروسية والاذاعة والتلفزة بتسليط أضواء على نشاطات الأمم المتحدة بصورة دائمة وعلى نطاق واسع كما تنشر بانتظام المعلومات عن أهم قراراتها الايجابية .

وتعرب جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية عن أملها في أن تتخذ خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة قرارات هامة جديدة تساعد على احداث تقدم مضطرد وفعال نحو نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن العالميين . وسوف تقدم جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية من جانبها الدعم الكامل لهذه القرارات .

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الأصل : بالانكليزية]
[٨ آب/ اغسطس ١٩٧٥]

ان من الاهتمامات الرئيسية للسياسة الخارجية للجمهورية الديمقراطية الألمانية التوصل الى تدابير فعالة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة ؛ لذلك أيدت الجمهورية الديمقراطية الألمانية جميع المقترحات والمبادرات التي ترمي الى بلوغ هذا الهدف ، وانضمت الى جميع الاتفاقات الهامة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وهي تقوم ، بهمة ونشاط ، بالدعوة الى وجوب سريان هذه الاتفاقات على نطاق عالمي شامل ، والى وجوب التقيد بها تقيدا صارما .

وتعلق الجمهورية الديمقراطية الألمانية أهمية كبيرة على المفاوضات الدائرة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

فالاتفاقات التي تم التوصل اليها حتى الآن كنتيجة لهذه المفاوضات ، مثل الاتفاقات الخاصة بمنع نشوب حرب نووية ، وتحديد الأسلحة الاستراتيجية ، والحد من تجارب الأسلحة النووية في باطن الأرض ، تسهم في تقييد سباق الأسلحة النووية . وان هذا النجاح ، وأى نجاح آخر ، يحتبر أساسا طيبا لاحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة . وبالنظر الى قيام القوى الرجعية ، المعارضة للانفراج ، بزيادة سباق الأسلحة ، فقد أصبح من الضرورى بذل مزيد من الجهود الكبيرة لتكملة الانفراج السياسي بانفراج عسكرى .

ولأول مرة في تاريخ البشرية تقوم اليوم الظروف اللازمة لاحلال سلم دائم ؛ فقد حدث تحول عميق الجذور في العلاقات الدولية ، بفضل جهود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول الأخرى الأعضاء في المجتمع الاشتراكي ، وأصبح الانفراج اتجاها حاسما في أوروبا وفي أنحاء أخرى من العالم . ومن الملح الآن بصورة خاصة تقييد سباق الأسلحة ووقفه وفي نهاية المطاف ، ليصبح الانفراج ، بالتالي ، اتجاها لا يمكن العودة عنه .

ان مقترحات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول الأخرى الأعضاء في المجتمع الاشتراكي لانهاء سباق الأسلحة النووية ، وحظر استخدام القوة والى الأبد في العلاقات الدولية وكذلك حظر استخدام الأسلحة النووية ، ولانهاء تجارب الأسلحة النووية من قبل جميع الدول ، بجميع الوسائل ، ولتصفية الأسلحة النووية من ترسانات أسلحة جميع الدول ، ولتخفيض نفقات التسلح ، ولعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، بالاضافة الى ابرام اتفاقية بشأن حظر الأعمال الرامية الى التأثير في البيئة والمناخ لأغراض عسكرية ، كل هذه المقترحات تخدم هذا الهدف .

وان تحقيق هذه المقترحات ، التي تدعمها أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، سيكون خطوة هامة على الطريق الى نزع السلاح العام الكامل .

الدانمرك

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ تموز/ يوليه ١٩٧٥]

لقد أنشأت حكومة الدانمرك في عام ١٩٦١ ، لجنة خاصة لنزع السلاح ، تعزيزا منها لقضية نزع السلاح ، وتتلخص مهام هذه اللجنة في تحليل مسائل نزع السلاح ذات الأهمية العاجلة والنظر فيها ، والقيام بدراسة لامكانيات حث خطوات السير في المفاوضات الدولية لنزع السلاح في ظل معطيات معينة ؛ كما تقدم اللجنة في تقرير سنوى استعراضا شاملا للتطورات الدولية التي وقعت في مجال نزع السلاح خلال السنة الماضية . وهدف هذا التقرير ، الذى يعمم على المؤسسات ، والمكتبات ، والصحافة ، وغيرها ، هو اعلام الجمهور بجميع النواحي الهامة لقضية نزع

السلاح . وقد استخدم التقرير كذلك كوسيلة للاعلام عن عقد نزع السلاح . ومنذ اتخاذ قرار عقد نزع السلاح ، واصلت الحكومة الدانمركية جهودها الرامية للتعجيل بنزع السلاح الذى يعتبر في نظر الحكومة الدانمركية ذا أهمية قصوى في الحالة الراهنة حيث أن وجود أسلحة الدمار الشامل وأخطارها قد جعلا من قضية نزع السلاح ومراقبة التسلح أمرا أكثر الحاحا من ذى قبل ، كما أن الأسلحة وسباق التسلح يستنزفان موارد هائلة .

ولهذا ، فسيظل تقديم الاسهام الايجابي في كافة الجهود الجادة الرامية لايجاد حلول عملية وقابلة للاستمرار لمشاكل نزع السلاح ، هدفا من أهداف سياسة الدانمرك الخارجية .

وتحقيقا لهذا الهدف ، تؤيد الدانمرك باستمرار جميع المبادرات والاقتراحات الخاصة بتدابير نزع السلاح ، شريطة أن تكون هذه المبادرات والاقتراحات ذات طابع واقعي ، وأن تستهدف الى أقصى حد ممكن ، وفي كل حالة منفردة ، التأييد النشط والايجابي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

رومانيـــــا

[الاصل : بالفرنسيـــــة]
[٥ أيلـول / سبتمبر ١٩٧٥]

انطلاقا من ادراك العواقب الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح ، ولما لهذا السبـــاق من اثار وخيمة للغاية على السلم والأمن في العالم ، أولت رومانيا وتولي اهتماما كبيرا لهذه المشكلة الدولية ، وأيدت وتؤيد بتصميم تحقيق نزع السلاح العام الكامل ، وفي مقدمته نزع السلاح النـووى . ان بلورة مفهوم موحد وتجسيد نظرة شاملة للهدف المنشود يشكلان الشرط الضرورى لكل عمـــل منطقي . وان مفهوم البرمجة والتخطيط قد فرض نفسه في جميع دوائر النشاط البشرى .

فنزع السلاح يجب ان يدخل هو أيضا في استراتيجية شاملة للسلم ، تسير الأعمال النشطة ، الحالية والمقبلة ، لكل المجتمع الدولي ، استهدافا لمعالجة أكثر المشاكل ذات الأهمية العالمية حدة ، وقد كانت هذه الحاجة الى وضع برنامج متماسك للعمل ، يفتح آفاقا للجهود العامـــة المكرسة لدعم السلم وللانماء المتعدد الأشكال لجميع الأمم ، هي التي حدت بوفد رومانيا فـــي مؤتمر لجنة نزع السلاح بجنيف الى التقدم للمرة الأولى ، في ٣ نيسان / ابريل ١٩٦٩ ، بفكـــرة " عقد نزع السلاح " . وبهذه المناسبة أعلن ان :

" وفد رومانيا يرى انه ينبغي أن تنظم بشكل جديد جهود كافة الدول ، الرامية الى انجاز خطوات فعالة على طريق نزع السلاح ، بما يكفل للمفاوضات الرؤية الصحيحـــة ، والاستمرارية والثبات والفاعلية . ونرى أن من الممكن الاضطلاع ، بصورة عملية ، بسلسلـــة من التدابير تكون كلها مندمجة في الهدف الأساسي المنشود : ألا وهو نزع السلاح العام ، وقبل كل شيء ، نزع السلاح النووى . وهذه هي الزاوية التي يمكن منها تصور اعلان عقـــد للأمم المتحدة لنزع السلاح ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، يأتي لينسجم مع العقد الانمائي الثانـــي ، متيحا بذلك تضافر الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي في هذه الحقول ذات البعـــد الحيوى ، بغية تشجيع التقدم في سائر أنحاء العالـــــم وضمـان السلـــم العـــام (الوثيقة CD/232)، A/774 ، الفقرة ٥٧) (٢) ".

وبموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٠٢ هاء (د - ٢٤) المتخذ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ ، عهد الى مؤتمر لجنة نزع السلاح وضع برنامج شامل ، يتناول جميع نواحـي مشكلة وقف سباق التسلح ونزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة .

---

(٢) للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية للجنة نزع الســـــلاح ، ملحق سنـة ١٩٦٩ ، الوثيقـــة DC/232 ، فقرة ٥٧ .

ان وضع برنامج شامل ، قائم على مثل هذه المعطيات الجوهرية ، سيتيح الترتيب الذكي للأولويات وتعيين مواعيد محددة لتنفيذ مختلف التدابير في الوقت المناسب .

وفي هذا السياق ، وسعيا الى مثل هذه المقاصد ، اقترح وفد رومانيا ، في ٥ اذار/مارس ١٩٧٠ وداخل لجنة نزع السلاح بجنيف ، عدة تدابير تهدف الى توجيه المفاوضات الخاصة بنزع السلاح ، وهي :

(أ) تجميد الميزانيات العسكرية لكل الدول وخفضها ؛

(ب) الاضطلاع ، بواسطة اتفاق دولي له قوة الزامية وصيغة عالمية ، ببعض الالتزامات القاطعة بعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدام القوة ، وعدم التدخل بأى شكل من الأشكال أو تحت أى ظرف من الظروف ، في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ؛

(ج) التخلي عن القيام بمناورات عسكرية فوق تراب الدول الأخرى ؛ ومنع انشاء قواعد عسكرية جديدة ووضع أسلحة نووية جديدة في أراض أجنبية ؛ واتخاذ الخطوات لازالة القواعد العسكرية الاجنبية ؛

(د) انشاء مناطق لا نووية في انحاء مختلفة من العالم ، بما في ذلك منطقة البلقان ؛

(هـ) وضع برنامج عمل وتدابير محددة لعقد نزع السلاح ؛

(و) الشروع ، في الجلسة العامة للجنة ، في مفاوضات دائبة بغية اعداد مشروع المعاهدة الخاصة بنزع السلاح العام ؛

(ز) ايجاد الاطار المناسب لتتمكن جميع الدول التي ترغب في التعبير عن موقفها فيما يخص مشاكل نزع السلاح من أن تشترك في مداولات اللجنة ؛

(ح) تنشيط سير المفاوضات ، والارتقاء بنشاط مؤتمر لجنة نزع السلاح ، وهيكله وأشكال عمله ومناهجه .

وانطلاقا من ادراك الدور الذى يناط باطار المفاوضات لتشجيع الجهود الهادفة الى اتخاذ الخطوات الحقيقية لنزع السلاح ، عملت رومانيا بناء على ذلك من اجل اضفاء الصبغة الديمقراطية على الهياكل الموجودة والارتقاء بها ، وذلك بتقديمها لهذا الغرض ، في ١٦ اذار/مارس ١٩٧٣ ، اقتراحات ومقترحات فيما يخص مؤتمر لجنة نزع السلاح ، وهي الاقتراحات التي جسدها المشاركون في أعمال مؤتمر لجنة نزع السلاح ، باتفاق الرأى ، في الوثيقة CCD/450 بتاريخ ٢٥ اذار/مارس .

وقد عمدت رومانيا ، عاملة على أساس المبدأ الذى مفاده ان انجاز نزع السلاح العام وفي مقدمته نزع السلاح النووى ، يهم بدرجة متساوية جميع الدول ، وفي اطار اتصالاتها الثنائية ايضا ، الى تنفيذ بعض الأفكار والتدابير الملموسة الهادفة الى بلوغ هذه المقاصد . وان البيانات

الرسمية المشتركة الموقعة من قبل رومانيا مع دول في اوروبا وافريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ، والتي عممت أيضا بوصفها وثائق رسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، لشاهد بهذه الجهود .

ويتضح من التقييم النصفي للنتائج المحرزة في اطار " عقد نزع السلاح " ان سباق التسلح وانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل يخلقان في الوقت الحاضر أخطارا شديدة بالنسبة للسلم البشرى وبالنسبة لوجود النوع البشرى نفسه . فمن أجل التسلح تستخدم قوى بشرية ومادية هائلة .

لهذا كانت مقاصد " عقد نزع السلاح " - وهي وقف سباق التسلح والانتقال الى اتخاذ خطوات حقيقية لنزع السلاح وفي مقدمته نزع السلاح النووى والكيميائي والبكتريولوجي - مقاصد حالية أكثر من أى وقت مضى .

وانطلاقا من ادراك مصالح شعب رومانيا ، ومصالح السلم والتقدم في العالم أجمع ، رأى المؤتمر الحادى عشر للحزب الشيوعي الروماني ان على رومانيا واجب العمل بتركيز مطرد سعيا للانتقال الى تحقيق خطوات حقيقية لنزع السلاح . وانه لمن الضرورى بذل كل ما في الامكان ليتحقق ، خلال ربع القرن التالي ، وقف سباق التسلح ، وخفض الميزانيات العسكرية ، وتخصيص المبالغ المتوفرة للانماء الاقتصادى والاجتماعي للشعوب والقضاء على التخلف .

وانه لمن الضرورى ان يتوقف انتاج الأسلحة النووية ، والشروع في تدمير المخزون منها ، وان تلتزم كل دولة حائزة لأسلحة نووية رسميا بوقف انتاج أسلحة جديدة والشروع في تدمير الموجود منها ، وذلك في اطار اتفاقات مناسبة . وبهذا وحده يتسنى منع انتشار الأسلحة الذرية والقضاء فعلا على خطر نشوب حرب نووية حرارية مدمرة .

ويلزم أيضا اتخاذ خطوات جادة لخفض أفراد القوات المسلحة ، وازالة القواعد العسكرية الأجنبية والتكتلات العسكرية ، واتخاذ التزامات رسمية تضع حدا لكل عدوان أو تدخل في شؤون دول أخرى .

ان الموقف المبدئي لبلدنا فيما يخص التدابير التي يجب اتخاذها في اطار برنامج لنزع السلاح قد تم تعميمه بوصفه وثيقة رسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة تندرج تحت البند ٤٣ من القائمة الأولية المعنون " نزع السلاح العام الكامل " (A/10123) .

ويتضمن هذا البرنامج :

(١) تجميد الميزانيات العسكرية وخفضها بالتدريج ، وحظر استخدام الأسلحة النووية والنووية الحرارية ، وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

(٢) الالتزام الرسمي من جانب كل دولة حائزة لأسلحة نووية بوقف انتاج اسلحة جديدة ، وبالبدء في تدمير الموجود منها ، في اطار اتفاقات مناسبة ، مادام ذلك هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها منع انتشار الأسلحة النووية ، والاستبعاد النهائي لخطر اندلاع حرب نووية حرارية مدمرة .

(٣) انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، وازالة القواعد العسكرية الأجنبية ، والخفض التدريجي لأفراد القوات المسلحة القومية ، وسحب القوات المرابطة في أراضي دول اخرى .

(٤) يتعين ألا يكون لخفض القوات والتسليح والنفقات العسكرية طابع رمزى . فمن الضرورى في مرحلة اولى ، الا يقل هذا الخفض عن ١٠ الى ١٥ في المائة ، وبنسبة أكبر في البلدان الكبرى القوية التسليح .

(٥) تعزيز الثقة والتعاون بين الدول ، بحيث تنشأ الظروف المطلوبة لالغاء التكتلات العسكرية المتعادية ولوضع حد لكل الدعايات الحربية .

(٦) اضفاء أوسع صبغة ديمقراطية على منابر المفاوضات في مجال نزع السلاح ، بما يحقق الاشتراك على قدم المساواة لكافة الدول ، بما في ذلك تحسين نشاط مؤتمر لجنة نزع السلاح بجنيف .

(٧) اعلام الرأى العام العالمي بشكل منتظم ، عن طريق تقارير دورية تصدر مرة كل ستة أشهر على الأقل ، بالنشاط المبذول فيما يتصل بنزع السلاح .

وترى حكومة رومانيا ان الدور الرئيسي في تحقيق مقاصد عقد نزع السلاح يقع على عاتق منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها ، وهي مخولة بموجب الميثاق العمل في هذا الحقل . وواجب على الأمم المتحدة أن تعمل ما في وسعها لابلاغ الرأى العام العالمي بشأن تكدس الأسلحة والذخائر الحربية في العالم ، وبذلك تسهم في تنشيط هذا الرأى العام في الكفاح من أجل نزع السلاح .

ونحن مقتنعون أشد الاقتناع بأن تعبئة كل ما هو متوفر للأمم المتحدة من موارد وخبرة هي من العوامل الحاسمة في عملية وقف سباق التسلح . وهذا هو المغزى الذى نتدرج فيه ايضا الدعوة لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة ، يتاح فيها للدول الأعضاء مناقشة واتخاذ الخطوات الملموسة ، التي تدخل في اطار برنامج واسع الافاق وتهدف الى تحقيق مقاصد عقد نزع السلاح .

ان انجاز نزع السلاح العام ، وفي مقدمته نزع السلاح النووى ، وتدمير كل أسلحة التدمير الشامل - وهما الهدفان الأساسيان " لعقد نزع السلاح " - يعتبر أن من الواجبات الحيوية لكل الشعوب التي ستعمل رومانيا ، في المستقبل أيضا ، على انجازها .

السلفادور

[الاصل : بالاسبانية]
[٨ تموز/يولية ١٩٧٥]

" فيما يتعلق بالفقرة ٢ من القرار ٣٢٦١ (د - ٢٩) ، فان حكومة السلفادور قد قامت ، في حينه ، بعمل مايلزم من التصريف بعقد نزع السلاح بحيث يصبح شعب

السلفادور على علم بالمقاصد والأهداف المبتغاة منه . أما الفقرة ٣ من القرار ٣٢٦١ (د - ٢٩) فيسرني ، بشأنها ، ان ابلغكم ان حكومة السلفادور ما انفكت قط عن تأييد واعتماد كل الوسائل والسياسات التي ترمي الى التوصل الى تحقيق أهداف عقد نزع السلاح . وهكذا فان حكومة السلفادور قد قامت ، داخل اطار هذه السياسة ، بتوقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية في ١٤ شباط/فبراير ١٩٦٧ ، وبالتصديق عليها في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ . كذلك فان السلفادور وقعت في الاول من تموز/يوليه ١٩٦٨ على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وصدقت عليها في ٨ اذار/مارس ١٩٧٢ . ولا يفوتني ان اشير الى انه ، على اساس المادة ١٣ من المعاهدة الاولى من المعاهدتين السابق ذكرهما ، فان حكومة السلفادور قد التزمت بالتفاوض على اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ووقعت في مدينة المكسيك ، بتاريخ ٢٢ نيسان/ابريل من العام الحالي ، على اتفاق لتطبيق الضمانات ، هو الان في انتظار المصادقة عليه " .

السويد

[الاصل : بالانكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ١٩٧٥]

ان الحكومة السويدية تدرك ادراكا عميقا أهمية نشر المعلومات المتعلقة بالجهود الحالية في ميدان نزع السلاح على الجمهور العام وموجهي الرأى العام. ويجرى حاليا نشر المعلومات عن سياسات الحكومة السويدية في هذا المجال في الاعلانات الصحفية ، والمنشورات السنوية التي تصدرها وزارة الخارجية عن أعمال الجمعية العامة وغيرها من الهيئات ، وكذلك في المقالات والمنشورات التي توزع على نطاق واسع .

وتبذل الآن جهود خاصة لحفز اهتمام المنظمات غير الحكومية بنزع السلاح . ويذكر ، في هذا الصدد ، ان الحكومة السويدية تقدم الدعم المالي لعدد من المنظمات غير الحكومية ، مما نجم عنه ، في جملة أمور اخرى ، نشر المزيد من المعلومات في مجال نزع السلاح . وكتعبير آخر عن هذا المسعى ، يذكر ان الحكومة السويدية تعتزم ان يكون ضمن وفدها الدورة الثلاثين للجمعية العامة أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية ، وهو سيولي اهتماما خاصا لقضايا نزع السلاح .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان الحكومة والبرلمان السويديين ظلا سنة ١٩٦٦ يقدمان مساهمة مالية لأنشطة البحث التي يضطلع بها معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام. وتبلغ هذه المساهمة مليون دولار للسنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٦ . وأود ان أؤكد ان موظفي هذا المعهد الدوليين يؤدون عملهم تحت الاشراف المباشر لمجلس ادارة دولي ، وانهم مستقلون استقلالا

تاما عن اية مصالح حكومية أو خاصة . وقد أصدر المعهد منذ بداية عمله عددا كبيرا من المنشورات التي أصبحت تشكل مصدرا هاما وقيما للمعلومات اللازمة لواضعي القرارات في كل البلدان ولأولئك الذين لهم تأثير في تكوين الاراء في المجال العام لنزع السلاح .

عمـــــان

[الاصل : بالانكليزيـــــة]
[١٢ ايار/مايـــــو ١٩٧٥]

تود حكومة عمان أن تعلن أنها لا تشترك في سباق التسلح ولا تمتلك أية أسلحة ثقيلـــــة يعد استخدامها مناقضا لمبادئ القانون الدولي . واذ تأسف عمان أن ليس لديها خطوات مناسبـة لاتباعها في مجال نزع السلاح ، الا أنها تؤيد نزع السلاح تأييدا كاملا ، حيث أن ذلك سيكـــون وسيلة لتعزيز السلم الدولي ؛ وفي ذات الوقت ، لاستغلال المال الموفر على هذا النحو في البرامج الانمائية التي من شأنها أن ترفع مستوى معيشة أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية .

غواتيمـــالا

[الاصل : بالاسبانيـــــة]
[١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥]

تبدى غواتيمالا الملاحظات التالية :

١ - مناشدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية بأن تقوم باعداد وعقد معاهدات لمنع انتشـــار الأسلحة النووية ، والقيام بالتالي بدعوة وحث البلدان الحائزة للأسلحة النووية بأن تسمح ، لصالح السلم العالمي ، بالمراقبة والتفتيش اما لبعثات تفتيش من الكيانات المذكورة أو للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو الصليب الاحمر الدولي . وقد خطيت خطوة في هذا السبيل بقيام منظمة حظر الأسلحـــة النووية في أمريكا اللاتينية ، التي تحدد بطريقة مؤكدة احدى المناطق الخالية من الأسلحة النووية .

٢ - كذلك فان من المناسب النظر في تخصيص سنة تسمى "السنة الدولية للسلم العالمي" ويمكـــن تجديد ذلك كل أربعة أعوام على ان تعمد البلدان الموقعة على الاتفاقيات ، في كل فترة من هـــذه الفترات ، الى السماح بقيام اللجنة المذكورة بالتفتيش والمراقبة المشار اليهما على الأسلحة النووية .

٣ - ويمكن خلال هذه السنة انتهاز الفرصة للقيام بحملة اعلامية تستهدف توعية الأمم المتحاربـة في ذلك الوقت وتوجيه الدعوة اليها بأن من الأفضل ان تنصاع للمساعي التي تستهدف اقرار السلـم

قطـــــر

[الاصل : بالانكليزيـــــــة]
[٩ ايار/مايـــــــو ١٩٧٥]

بالاشارة الى رسالتكم المؤرخـــة في ١١ شباط/فبراير ١٩٧٥ بشأن التدابير والخطوات التي تتخذها حكومتنا للنشر عن عقد نزع السلاح وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٦١ ألف (د - ٢٩)، تود حكومتنا أن تبلغكم أنها تستخدم كل الوسائل المتاحة للنشر عن عقد نزع السلاح وتعريف الجمهـــور بمقاصده وأهدافه.

كنـــدا

[الاصل : بالانجليزية]
[٧ تموز/يوليه ١٩٧٥]

ان السلطات الكندية ، اعتقادا منها بان افضل مايمكن عمله ، في الظروف الحاليـــة ، لتحقيق الغاية النهائية لنزع السلاح العام الكامل هو التوصل الى تدابير لمراقبة الاسلحة ، مـــن شأنها توطيد الاستقرار السياسي والعسكرى وتعزيز امن الامم ، ترى ان بوسع كندا ان تساهـــم افضل المساهمة في تحقيق مقاصد وأهداف عقد نزع السلاح ، الذى تؤيده تأييدا تاما ، عن طريـــق مواصلة سياستها الرامية الى المشاركة الكاملة النشطة في مفاوضات مراقبة الاسلحة ، وفي المحافـل المعنية بنزع السلاح ، المتاح لها المشاركة فيها . لقد ظلت كندا تلعب دورا نشطا في مؤتمـــر لجنة نزع السلاح ، وعلى الاخص فيما يبذله هذا المؤتمر من جهود لتحقيق حظر شامل للتجـــارب النووية والاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية . كذلك اشتركت كندا اشتراكا كاملا في مناقشات نـــزع السلاح التي دارت في الجمعية العامة للامم المتحدة . وفضلا عن ذلك ، فان كندا تشارك مشاركة كاملة في المفاوضات التي تجرى في فيينا بشأن التخفيض المتبادل والمتوازن للقوات العسكرية . وقد لعبت كندا ، باعتبارها مؤيدا صلبا لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، دورا نشطا في المؤتمر الذى عقد في شهر ايار/مايو من هذا العام لاعادة النظر في هذه المعاهدة ، كما اشتركت كنـــدا اشتراكا نشطا في النظر الذى يجرى في بعض الاسلحة التقليدية ، وتحت رعاية لجنة الصليب الاحمر الدولية . وفي غضون هذا العقد ، قامت كندا ، التي صدقت بالفعل على جميع الترتيبات الخاصة بمراقبة الاسلحة ، المتاح لها التصديق عليها ، والمتعلقة بمصلحتها القومية ، بالتصديـــق علـــى معاهدة حظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطـــات وفي باطن ارضها ، واتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجيـــة) والتكسينية ، وتدمير تلك الاسلحة .

وقد تم انتشار وجهات نظر السلطات الكندية حول مسائل مراقبة الاسلحة ونزع السلاح ، عن طريق صدور وثائق وبيانات مختلفة ، ادلى بها رئيس الوزراء ووزير الدولة للشؤون الخارجية وموظفـو الحكومة الكندية . ويوجد في كندا ادراك واع للغاية لتدابير واهداف نزع السلاح ومراقبة الاسلحة.

نيويورك ، ٧ تموز/يوليه ١٩٧٥

كـــوبـــا

[الاصل بالاسبانيـــة]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٧٥]

ان موقف الحكومة الثورية لجمهورية كوبا فيما يتعلق بنزع السلاح العام والكامل مازال ثابتـــا لم يتغير ، وهو : ان جمهورية كوبا تؤيد نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة ، اذ ان هذا يتفق مع مصالح شعبها وحكومتها الثورية .

وتدعو جمهورية كوبا ، من اجل الوصول الى نزع السلاح العام الكامل ، الى عقد المؤتمـــر العالمي لنزع السلاح في اقرب وقت ممكن ، على ان تمثل فيه كل الدول سواء كانت اعضاء او غـــير اعضاء في الامم المتحدة ، وكبيرة كانت او صغيرة ، وحائزة او غير حائزة للاسلحة النووية ، وبحيـث تكون متساوية في الفرص وفي الحقوق .

وترحب حكومة كوبا بالخطوات الايجابية التي اتخذت ، من ثنائية ومتعددة الاطراف ، اثناء عقد نزع السلاح ، والتي جعلت هدفها الاول تحقيق سلم مستقر ودائم في العالم باسره .

والحكومة الثورية لجمهورية كوبا تتبنى الفقرات الواردة في الاعلان النهائي لاجتماع مكتـــب التنسيق التابع لدول عدم الانحياز ، الذى عقد في هافانا من ١٧ الى ١٩ آذار/مارس من العـــام الحالي ، والتي جاء فيها :

" ان مكتب التنسيق قد اعاد النظر في الوضع الراهن لمشكلات نزع السلاح . فكـرر تأكيد الهدف الخاص بتحقيق نزع السلاح العام والكامل ، وخاصة نزع السلاح النووى ، كمـا ايد عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في اقرب وقت ممكن . ففي ضوء الازمة الاقتصادية ، اكتسبت الجهود التي تستهدف تخفيض التكاليف الضخمة للتسلح واستخدام الموارد المتوفرة لمساعدة الدول النامية اهمية متجددة .

" ويوجه مكتب التنسيق الدعوة لمواصلة المفاوضات ، وخاصة داخل اطار الامـــم المتحدة ، على هدف تقرير الاجراءات الهادفة الى وضع نهاية لسباق التسلح ، مع حظـــر الاسلحة الكيماوية والتجارب النووية للاغراض العسكرية ، والعمل خاصة على استخدام الطاقة النووية استخداما اوسع في تطوير البلدان التي تسير في طريق الانماء " .

الكويـــــــت

[الاصل : بالانجليزيـــة]
[٢٠ ايار/مايو ١٩٧٥]

ان اهداف عقد نزع السلاح لا يمكن تحقيقها الا اذا اتفقت الدول الكبرى على خطوات عملية لتحقيق نزع السلاح العام الكامل على مراحل . ويجب على الدول الكبرى بالاضافة الى الاتفاق على عدم انتشار الاسلحة النووية افقيا ، ان تتفق على عدم انتشار الاسلحة النووية رأسيا .

ولابد من وقف سباق التسلح بين الدول الكبرى ، اذ لايكفي ان تعقد اتفاقات لنزع السلاح لاتحقق سوى تغيير طابع سباق التسلح النووى من سباق كمي الى سباق نوعـــي .

وعلى الدول الكبرى ان تحترم سيادة جميع الدول واستقلالها وسلامة اراضيها ، كما ينبغـــي عليها ان تتقيد باحكام ميثاق الامم المتحدة . وانه لامر لايغتفر للدول الكبرى ، ولا سيما للاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، ان تتغاضى عن اغتصاب كسب اقليمي بالقوة .

وينبغي على جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، ان تطالب رسميا بحظر انتاج وتخزيـــــن واستخدام النابالم وغيره من الاسلحة المحرقة ، وبتدمير المخزونات القائمة .

ان الكويت تؤمن بأن من شأن تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الاعضاء في مجلس الامـــن ان يعزز قضية نزع السلاح العام الكامل . وينبغي استغلال جزء كبير من الاموال الموفرة على هـذا النحو في تقديم مساعدة اضافية للبلدان النامية .

ولا يمكن لتدابير نزع السلاح ان تسرى على البلدان التي ماتزال اقاليمها خاضعة ، كليـــا او جزئيا ، للاحتلال الاجنبي او تلك التي ماتزال فريسة للاستعمار والفصل العنصرى ، لانهـــا ستحرم هذه البلدان ، اذا ما طبقت عليها ، من حقوقها الاساسية في السيادة والاستقلال وسلامة اراضيها .

لقد كان مؤتمر لجنة نزع السلاح مشلول اليد عن تأدية اعماله بسبب الطريقة التي تدار بهـــا مفاوضات نزع السلاح التي لاتعدو ان تكون ، في الاساس ، شكلا من اشكال الحوار بين الدولتـين الكبريين . ان الكويت تعلق اهمية كبرى على العمل التحضيرى الرامي الى عقد مؤتمر عالمي لـــنزع السلاح ؛ اذ ان جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، لها مصلحة متساوية في نزع السلاح . وينبغي للمؤتمر ان يتناول عددا كبيرا من الموضوعات التي لم يوفق مؤتمر لجنة نزع السلاح في التطرق اليهـــا او في تناولها . ان المؤتمر العالمي لنزع السلاح سيكون اسلوبا مفيدا لدراسة سلوك الدول الكبرى وتطبيق تدابير نزع السلاح العام الكامل عليها .

ولقد دأبت الجهات المختصة في الكويت على استخدام وسائل الاعلام في شرح مقاصد عقـــد نزع السلاح واهدافه للشعب ؛ اذ تسلط البرامج المقدمة الاضواء على اتفاقات نزع السلاح التي تـــم

ابرامها حتى الان وتشرح نواقص مثل هذه الاتفاقات ونشاط مؤتمر لجنة نزع السلاح . ويجرى تناول الموضوع برمته من وجهة نظر بلد صغير لا يرى الاتجاه الحالي لنزع السلاح كافيا لصيانة امنه وامن غيره من البلدان الصغيرة . كذلك يشكل عقد نزع السلاح موضوعا للمناقشات الحيوية التي تدور في الحلقات الدراسية في جامعة الكويت وفي فصول المدارس الثانوية العليا .

مصـــــر

[الاصل : بالانجليزيـــة]
[٦ آب/اغسطـس ١٩٧٥]

ان مصر ملتزمة بانتهاج سياسات بناءة نحو بلوغ اهداف ومقاصد عقد نزع السلاح . وموقفهـا هذا يتمشى تماما مع مواقف البلدان الاخرى غير المنحازة والدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية. والجدير بالذكر ان مصر كانت من بين اول البلدان التي اشتركت ، منذ عام ١٩٦٢ ، في مفاوضات نزع السلاح في جنيف وانها كانت ولا تزال تلعب دائما دورا نشطا في هذا المجال ببذلها جهودا كبيرة من اجل التوصل الى اتفاق حول عدد من قضايا نزع السلاح ، وخاصة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، ومعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . وفي سعيها لبلوغ غايات نزع السلاح ، قدمت مصر بالاشتراك مع ايران ، مشروع قرار اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين حول انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط القرار ٣٢٦٣ (د - ٢٩) . والى جانب ذلك تعلق حكومة مصر اهمية كبيرة على عضويتها واشتراكها في عمل لجنة الخبراء التي شكلت في الآونة الاخيرة للاضطلاع بدراسة شاملة لجميع النواحي المتعلقة بانشاء المناطق الخالية من الاسلحة النووية .

وفيما يتصل بالخطوات المتخذة للاعلان عن عقد نزع السلاح ، ركزت وسائل الاعلام في مصر ، وخاصة الصحف والمجلات المتخصصة ، على دور مصر في مجال نزع السلاح واكدت اهمية تحقيق اهداف العقد الرامية الى صون السلم والامن الدوليين . وفي المجال الاكاديمي ، نشرت ابحاث عديدة عن نزع السلاح ، نذكر من بينها كتابا نشر في عام ١٩٦٣ بعنوان " جهود الامم المتحدة نحو نزع السلاح " . وذكر مؤلف هذا الكتاب ، الدكتور عبد الفتاح اسماعيل الاستاذ في جامعة القاهرة ، بالخصوص في المقدمة ان " نزع السلاح اصبح ، في ايامنا هذه ، البوابة الرئيسية المؤدية الى السلم العالمي ، بعد ان كان يعتبر في الماضي ، من المستلزمات النهائية للسلم " .

المكسيـــــك

[الاصل : بالاسبانيـــــة]
[٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٥]

١ - اتخذت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٨٣٦ ، التي عقدت بتاريخ ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ القرار ٢٦٠٢ ألف (د - ٢٤) الذى اعلنت فيه اعتبار عقد السبعينات عقدا لـــنزع السلاح ، ودعت الحكومات الى العمل دون ابطاء على مضاعفة جهودها المنسقة والمركزة للوصول الى تدابير فعالة تتصل بوقف سباق التسلح النووى في وقت قريب ، وازالة اسلحة الدمار الشامل الاخرى ، وللتوصل الى معاهدة لنزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية دقيقة وفعالة .

٢ - وفي جلستها العامة ٢٣٠٩ المعقودة في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ اتخذت الجمعيـــة العامة ، دون حاجة الى التصويت ، القرار ٣٢٦١ ألف (د - ٢٩) ، الذى اعادت فيه تأكيد غايات ومقاصد نزع السلاح وقررت ، فيما قررته ، دعوة الدول الاعضاء الى القيام باحاطة الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، عن طريق الامين العام ، بالوسائل والسياسات التي اتبعتها من اجل تحقيـــق مقاصد واهداف عقد نزع السلاح .

٣ - وتتضمن هذه المذكرة ، التي تستهدف تلبية دعوة الجمعية العامة هذه ، ملاحظات حكومـــة المكسيك في هذا الشأن .

٤ - لقد القى الرئيس لويس ايتشيفيريا خطابا في الجمعية العامة للامم المتحدة ، يوم ٥ تشـــرين الاول/اكتوبر ١٩٧١ ، اكد فيه ان نزع السلاح يشكل احد الاهداف الاساسية للسياسة الخارجيـــة للمكسيك ، وقال :

" من السلم ، الذى يعتبر أسمى قيم التعايش بين البشر ، ينشأ بالضرورة المحتومـــة واجب نزع السلاح ، بدءا بالسلاح النووى . ومابرحت المكسيك تسهم بكل عزم في الجهـــود المبذولة من اجل نزع السلاح في جميع المحافل التي اشتركت فيها ، وعلى وجه الخصوص في هذه الجمعية وفي اللجنة المختصة بهذا الموضوع (٤)" .

٥ - والمفاهيم المذكورة آنفا تتجلى مجسدة في " مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح " الذى صاغته المكسيك بالاشتراك مع السويد ويوغسلافيا وقدمته الى مؤتمر لجنة نزع السلاح في آب/اغسطـــــس ١٩٧٠ (٥) . وقد قامت المكسيك بعد ذلك ، بالاشتراك مع خمسة بلدان اخرى ، بتقديم هـــذا

---

(٤) A/PV.1952 .

(٥) الوثائق الرسمية للجنة نزع السلاح ، ملحق سنة ١٩٧٠ ، الوثيقة CCD/313 .

البرنامج الشامل لنزع السلاح الى الجمعية العامة A/8191 و Corr.1 ، فعمدت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٦٦١ جيم (د - ٢٥) المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ ، الى توصية مؤتمر لجنة نزع السلاح بان يضع في اعتباره في اعماله ومداولاته في المستقبل هذا البرنامج الشامل لنزع السلاح .

٦ - والهدف الرئيسي للبرنامج الشامل لنزع السلاح معرف في الجزء الاول من البرنامج نفسه بانه " التوصل الى تقدم ملموس يمكن من جعل هدف نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة حقيقة واقعة في عالم يسود فيه السلم والامن الدوليان ويتحقق فيه التقدم الاقتصادي والاجتماعي " .

٧ - ويشتمل البرنامج الشامل لنزع السلاح على اربعة اجزاء رئيسية اخرى جرت فيها مناقشات تفصل مبادئه وعناصره ومراحله ، فضلا عن علاقته بصيانة السلم والامن وعن النهج الواجب اتباعه فيه . والمبادئ الاثنا عشر التي وضعها البرنامج الشامل لنزع السلاح لم تثبت صحتها فحسب ولكنها ، لو صح القول ، قد ازدادت صحة في السنوات الخمس الاخيرة ؛ وبالتالي يبدو من المناسب ان نورد هنا مرة اخرى النص الحرفي الذي وردت فيه هذه المبادئ في البرنامج :

" ١ - يجب تنفيذ الاجراءات الواردة في البرنامج الشامل وفقا للبيان المشترك عن المبادئ المتفق عليها بشأن مفاوضات نزع السلاح في ايلول/سبتمبر ١٩٦١ ، على ان توضع في الاعتبار الالتزامات التي تم التقيد بها في المعاهدات المختلفة الخاصة بنزع السلاح ، وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، فضلا عن كل العناصر الجديدة والامكانيات التي قد تظهر في هذا المجال .

٢ - يجب اعطاء الاولوية القصوى لتدابير نزع السلاح المتعلقة بالاسلحة النووية والاسلحة الكيماوية والبكتريولوجية .

٣ - في موازاة المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح الجزئي ، بما في ذلك تدابير منع التسلح والحد منه والتدابير الآيلة لخفض الاسلحة ، ينبغي القيام بمعالجة مكثفة لمشكلة نزع السلاح العام الكامل ، وذلك بغية تحقيق المزيد من توضيح المواقف والامكانيات بما في ذلك تنقيح مشروعي المعاهدتين المقدم اولهما من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وثانيهما من الولايات المتحدة ، واعادة صياغتهما بما يتفق مع الوقت الحالي ، او تقديم مقترحات جديدة .

٤ - يتعين ان يوضع في الاعتبار مبدأ نزع السلاح المتوازن ، ان هذا المبدأ يتعلق ، على حد سواء ، بتخفيض عددي للقوات المسلحة ولانواع معينة من الاسلحة الى مستويات محددة من قبل ، وبمجموعات اجراءات لنزع السلاح يمكن عن طريقها تحقيق توازن شامل ترى جميع الاطراف انه مرض من وجهة نظر امنها هي نفسها . وسيكون على الدول الهامة عسكريا ان تبذل بوجه خاص جهودا ترمي الى تضييق الفجوة القائمة بينها وبين سائر الدول الاخرى . ومن المتفق عليه ان الحل النهائي لموضوع تحديد وتخفيض الاسلحة التقليدية لا يمكن بلوغه الا داخل اطار نزع للسلاح عام وكامل .

٥ - تشكل طرائق التثبت جزءا لا يمكن الاستغناء عنه من تدابير نزع السلاح . ويتعين عند اعداد هذه الطرائق التسليم بانه لا سبيل مع اى منها الى يقين يقطع الشك . ومن النادر ان يكون اتباع طريقة واحدة بعينها كافيا للتثبت . ولذلك ، كقاعدة عامة ، يتعين الجمع بين طرائق مختلفة تدعم كل منها الاخرى ، وذلك بغية تحقيق الضمانات اللازمة بأن جميع الاطراف تلتزم التزاما فعليا بهذا او ذلك من اجراءات نزع السلاح .

٦ - ان البرنامج الشامل يرتبط ببرامج الامم المتحدة الاخرى للحفاظ على السلم والامن الدوليين . بيد ان تحقيق تقدم في البرنامج الاول لا يجب ان يعتمد على التقدم في البرامج الاخرى ، او العكس .

٧ - ينبغي ان يوضع في الاعتبار ، عند عقد اتفاقات لنزع السلاح ، تفادى الحاق اى اضرار بالمستقبل العلمي او التكنولوجي او الاقتصادى للامم .

٨ - يجب تخصيص جزء غير قليل من الوفورات الناشئة عن اتباع الاجراءات في مجال نزع السلاح لتحقيق الانماء الاقتصادى والاجتماعي ، وخاصة في البلدان النامية .

٩ - يتعين ، في الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح ، بذل كل جهد ممكن بغية عدم المساس او الاضرار سلفا بما لا يزال ينتظر الحل في مجالات اخرى من المسائل القانونية وغيرها .

١٠ - ينبغي بذل جهود منسقة لاشراك الدول الهامة عسكريا ، وخاصة كل الدول الحائزة للاسلحة النووية ، في المفاوضات التي تتناول نزع السلاح .

١١ - يجب احاطة الامم المتحدة بالمعلومات المتعلقة بكافة الجهود التي تبذل في هذا الشأن سواء كانت من جانب واحد ، او ثنائية ، او متعددة الاطراف ، لان على الامم المتحدة مسؤولية محددة بشأن نزع السلاح بمقتضى الميثاق .

١٢ - يجب اطلاع الرأى العام على معلومات وافية بشأن التسلح ونزع السلاح ، بطريقة تمكنه من ممارسة نفوذه لتعزيز الجهود الرامية الى نزع السلاح .

النرويج

[الاصل : بالانجليزية]
[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٥]

تعتبر الحكومة النرويجية ان تعزيز التدابير الفعالة لمراقبة التسلح ونزع السلاح ، والمشاركة فيها انما هو اسهام ضرورى لدعم الوفاق وتعزيز الامن . وتمشيا مع هذه السياسة ، تتمسك النرويج باتفاقات مراقبة التسلح المتعددة الاطراف التي تم عقدها خلال السنوات الاخيرة .

ومن اجل زيادة الوعي بمشاكل نزع السلاح ومراقبة التسلح في اوساط الجمهور وفي وسائل الاعلام ، ومساعدة الحكومة بصفة استشارية ، فقد انشئ في عام ١٩٦١ مجلس لنزع السلاح ومراقبة التسلح . ويسعى هذا المجلس ، الذي يتكون من اعضاء يمثلون المجالات السياسية والاكاديمية والمهنية ، الى تشجيع اعمال البحث والمناقشات العامة حول قضايا نزع السلاح ، ومن مهامه الرئيسية نشر المعلومات عن نزع السلاح ومراقبة التسلح عن طريق الاذاعة والتلفزيون والصحافة والمدارس والجامعات ، وبين الجمهور العام . وعلاوة على ذلك ، يقدم المجلس الدعم المالي لمؤسسات البحث ، كما يمنح البعثات الدراسية كل سنة من اجل اجراء دراسات في مجال نزع السلاح ومراقبة التسلح . وقد ورد اعلان عقد نزع السلاح في حولية المجلس لعام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، التي وزعت على نطاق واسع .

كما ان في نية الحكومة ، نظرا للاهمية التي تعلقها على نزع السلاح ومراقبة التسلح ، ان تزيد وتوسع من نطاق انشطة المجلس ، مما يسهم في تقديم المزيد من الدعم للقضايا الحيوية التي يتناولها .

الهند

[الاصل : بالانجليزية]
[٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧٥]

لقد ابدت الهند على الدوام ، تمشيا مع تقاليدها المسالمة ، اهتماما عميقا بمسائل الحد من السلاح ونزعه ، وقد ساهمت بهمة ونشاط في المداولات الدولية المتعلقة بهذه المسائل في مختلف المحافل ، بهدف تقديم مساهمة بناءة .

وان من رأي حكومة الهند الثابت ان السلم العالمي الدائم لا يمكن ان يقوم ، في هذا العصر النووي ، الا على اساس نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ؛ وانه لابد من اعطاء الاولوية القصوى في مجال نزع السلاح لمسألة القضاء على الاسلحة النووية وجميع اسلحة التدمير الشامل الاخرى . والخطوات الهامة التي ينبغي اتخاذها في هذا الاتجاه هي : (١) وقف انتاج المواد الانشطارية لاغراض انتاج الاسلحة ، مع حظر صناعة الاسلحة النووية ؛ و (٢) الحظر الشامل على جميع تجارب الاسلحة النووية .

وبمناسبة الاستعراض النصفي لعقد نزع السلاح تسجل حكومة الهند باعتزاز انها قد قامت ، في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ وتمشيا مع موقفها العام من نزع السلاح ، بتوقيع اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية ، وتدمير تلك الاسلحة ؛ وصادقت عليها في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ . وكذلك اصبحت الهند في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٣ ، طرفا في معاهدة حظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن ارضها .

هنغاريـــا

[الأصل : بالانجليزيـــة]
[١ آب/ أغسطـــس ١٩٧٥]

لقد كان النصف الأول من عام ١٩٧٥ ، بالنسبة للشعب الهنغاري ، فترة اعداد كشف حساب . ففي غضون زمن قصير ، جاءت عدة مناسبات لم تجعل من الممكن فقط ، بل من الضروري أيضا ، استعراض المسافة التي تم قطعها في الفترة الزمنية القصيرة الأخيرة ، بهدف تقييم المنجزات المحرزة ، والخلوص الى نتائج بشأن الموقف الحالي ، وتحديد اتجاه السنوات والعقود القادمة ، ومهامها الرئيسية .

فعندما احتفل الشعب الهنغاري بالذكرى الثلاثين لتحرير هنغاريا ، وعندما قام ، بعد ذلك بوقت قصير ، باحياء الذكرى الثلاثين لانتهاء الحرب العالمية الثانية ، والانتصار على الفاشية ، عاد هذا الشعب بنظره الى وراء ليستعيد احداثا ذات مغزى تاريخي ، وتطورات ليس لسرعتها وعمقها نظير في ماضيه . واستعرضت وقيمت في شهر اذار/مارس ، في المؤتمر الحادي عشر لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري ، تطورات طرأ أغلبها في فترة السنوات الاربع أو الخمس الأخيرة في اطار تاريخي مماثل . وبعد أن اجرى المؤتمر تحليلا مفصلا للتغيرات التي جرت في الموقف الدولي ، وتقييما للخطوات والتدابير التي اتخذت ، أعلن في قراره أن " تجنب الحروب العالمية ، والعمل السلمي للقضايا الدولية المختلف عليها ، قد أصبحا ، في عصرنا هذا ، امرا ممكنا بالفعل". وقد أيد المؤتمر امتداد اتجاه الانفراج السياسي الى المجال العسكري ، وجعل ما انجز حتى الآن من نتائج ، بما في ذلك تدابير نزع السلاح ، ملزما للجميع ، وخلق الظروف المواتية الضرورية لاتخاذ خطوات أخرى . وبعد أن بين القرار أن " حزبنا وحكومتنا مهتمان للغاية بوضع تدابير لنزع السلاح والحد من سباق التسلح " ، وقف موقفا صلبا فيما يتعلق أيضا بالمهام المقبلة : " اننا نؤيد كافة الجهود الرامية الى الحد من سباق التسلح ، ثم ايقافه ، حتى ولو تدريجيا ".

وفي شهر ايار/مايو الاخير ، احتفلت البلدان الاشتراكية بالذكرى العشرون لعقد معاهدة وارسو ، التي امتدت آثارها الى أبعد من حدود اوروبا بكثير ، والتي أصبحت احدى الدعائم الثابتة للأمن الدولي ، بالرغم من كونها ، أساسا ، حلفا سياسيا اقليميا ودفاعيا . وفي اجتماع رسمي عقد في وارسو بمناسبة هذه الذكرى بذلت جمهورية هنغاريا الشعبية أيضا قصارى جهدها ، في اطار تلك المعاهدة المذكورة ، للوصول الى علاقات والتزامات تدافع بطريقة فعالة عن السلم والأمن لا في اوروبا وحدها بل في العالم أجمع ، وهي مستمرة في بذل هذه الجهود . وقد أصدر ممثل المجالس النيابية للدول الأعضاء في المعاهدة نداء الى المجالس النيابية الاوروبية . وفي تلك الوثيقة ، اعلنت المجالس النيابية المذكورة تاييدها " سحب القوات الأجنبية من اراضي الدول الاوروبية ، وازالة القواعد العسكرية الأجنبية ، وانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وتدابير أخرى تهدف الى تخفيض الأسلحة والقوات المسلحة في اوروبا " . وواضح النداء عن

اوروبا يتحدثون عن اوروبا ، ولكنهم يدركون أن الفرصة متاحة اليوم أمام هذه القارة " لكي تصبح منطقة تعاون دولي مثمر ودائم ، وعاملا هاما لأمن العالم بأسره " .

أما في مجال السياسة الدولية ، فان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تلعب دورا متواضعا يتفق مع حجم البلاد ووزنها ولكنه دور مبني على مبادئ راسخة . الا ان قيمة جهودها ، وفعالية ما تتخذه من اجراءات ، تتضاعفان لأنها في المحافل الدولية لا تعمل بمفردها ولكن بوصفها عضوا في مجموعة البلدان الاشتراكية ، وكذلك مع القوى الأخرى التقدمية المناهضة للاستعمار والمحبة للسلم .

ولقد أيدت الحكومة الهنغارية دائما أية مبادرة تؤدي الى تخفيض التوترات الدولية ، وتفادي خطر الحرب ، وتشجيع نزع السلاح العام الكامل ، وكانت من اوائل الموقعين والمصدقين على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، ومعاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو في الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء (٦) ، ومعاهدة منع الانتشار . هذا وتقوم الحكومة الهنغارية ، منذ عام ١٩٦٩ الذي انضمت فيه الى مؤتمر لجنة نزع السلاح في جنيف بناء على طلب الرئيس المشارك ، بجهود نشطة في اعداد تدبيرين دوليين آخرين لنزع السلاح ، هما معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات ، واتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والأسلحة التكسينية وتدمير تلك الأسلحة . كذلك كانت جمهورية هنغاريا الشعبية من اوائل الأطراف في هذه المعاهدات . وقد اشتركت هنغاريا ، مع بلدان اشتراكية أخرى ، في تقديم مشروع المعاهدة المتعلقة بالحظر التام للأسلحة الكيمائية وتدميرها تدميرا كاملا ، المعروضة على مؤتمر لجنة نزع السلاح بجنيف منذ اذار/مارس ١٩٧٢ . هذا ويقوم ممثلو الحكومة الهنغارية ببذل جهود لتشجيع عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن ، ولتنفيذ المبادرات والمقترحات الرامية الى الحد من سباق التسلح وايقافه ، وغير ذلك من تدابير فعالة لنزع السلاح .

وليس نزع السلاح ، بالنسبة لجمهورية هنغاريا الشعبية ، مهمة عارضة ، أو نشاطا دوريا وانما هو مطمح دائم راسخ ، يحتل مكانة مركزية في سياسة الحكومة الخارجية ، التي تخدم بها صالح المجتمع بأسره ، والتي ، بالتالي ، يوافق عليها الشعب الهنغاري كله موافقة تامة . وقد تجلى ذلك بوضوح تام في النداء الذي اصدره المجلس القومي للجبهة الشعبية الوطنية التي تضم المجتمع الهنغاري بأسره ، وتتولى تعبئته ، بشأن الانتخابات النيابية الأخيرة :

" اننا نهدف الى أن يحل محل عهد الشك وعدم الاستقرار والتوترات المماثلة لتوترات الحرب ، الى الأبد ، عهد جديد وتاريخي ، يسود فيه السلم والأمن والتعاون في قارتنا . واننا نعلن تاييدنا لمبدأ التعايش السلمي بين الدول ، على اختلاف نظمها

---

(٦) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٤٨٠ ، رقم ١٩٦٤ ، ص ٤٣

الاجتماعية ، ونتخذ من ممارسته نهجا نتبعه . كما نؤيد السياسة السلمية التي تخدم صالح البشرية جمعاء " .

ونظرا لما سبق ذكره ، فان الحكومة الهنغارية تقدر ما سبق تحقيقه من الانجازات الراميـــة الى الحد من سباق التسلح . غير أن من الواضح ، في الوقت نفسه ، ان الوصول الى الاهـــداف المبينة من قبل بالتفصيل يستدعي بذل جهود أخرى أكبر وأفضل تنسيقا ، ويتعين توكيد ذلك .

هولنـــدا

[الاصـــل : بالانجليزيـــة]
[١٥ تموز/يولية ١٩٧٥]

ان حكومة هولندا تعلق أهمية كبرى على مسألة نزع السلاح ومراقبة التسلح . ولهـــذا ، فانها تسعى حثيثا أثناء المفاوضات المختلفة ، مثل محادثات تخفيض القوة تخفيضا متوازنا ومتبـــادلا ومحادثات مؤتمر لجنة نزع السلاح ، من أجل اقامة تدابير فعالة للتقليل من المخاطر الكامنة فـــــي المستوى الحالي للتسلح في المجالين التقليدي والنووي . وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٧٥ قدمـــت حكومة هولندا الى المجلس التشريعي وثيقة عن مسألة نزع السلاح أوضحت فيها أفكارها حول هـــذه القضية . وترمي الحكومة من وراء تقديم هذه الوثيقة الى احداث تبادل واسع في الآراء مع البرلمـــان حول هذا الموضوع .

وقد قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بالعديد من المبادرات في هولندا تستهـــدف حفز وزيادة اهتمام شعبها بمشاكل نزع السلاح ووعيه بها . فقد أنشأت في عام ١٩٦٤ لجنـــــة استشارية لمعالجة مشاكل نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين . ومهمة هذه اللجنة هي اســـداء النصح الى الحكومة بشأن المسائل الآنفة الذكر ، أما بناء على طلب الحكومة أو حينما ترى اللجنـــة نفسها ضرورة لذلك . وهذه اللجنة مستقلة عن الحكومة ، ويمثل أعضاؤها مختلف مستويات الـــرأي العام في المجتمع الهولندي . وعلاوة على ذلك ، فقد أنشئ منذ عام ١٩٧٠ معهد هولندا لشؤون السلم . ومن بين ما يقوم به هذا المعهد ، على أساس مستقل ، اجراء دراسات حول مسائل نـــزع السلاح ومراقبة التسلح ، أو تكليف غيره للاضطلاع بها . كذلك فان من مهام المعهد توفيـــــر المعلومات المتعلقة بهذه المشاكل وتشجيع ودعم الأنشطة التعليمية في تلك الميادين .

وأخيرا ، تقوم وزارة الشؤون الخارجية في هولندا كل سنتين أو ثلاث بنشر مسح يشمل أهـــم التطورات في هذا المجال ، عنوانه " نزع السلاح ، والأمن ، والسلم " .

الـــولا يات المتحدة الا مريكية

[الأصل : بالا نجليزيـة]
[٣٠ تموز/يوليـه ١٩٧٥]

ان الولا يات المتحدة ما برحت منذ حين طويل تلزم نفسها بالبحث عن تدابير فعالة فـــي ميدان مراقبة النسلح ونزع السلاح . وقد انعكس هذا الالتزام خلال النصف الأول من عقد الســلاح في نمط واسع من اشتراك الولا يات المتحدة الناشط في مفاوضات ومناقشات شهدتها محافل ثنائيـــة واقليمية ومتعددة الأطراف . وقد أثمر العديد من تلك المفاوضات اتفاقيات هامة ساهمت فرديـــا وجماعيا مساهمة ايجابية في السير نحو اهداف عقد نزع السلاح ووضعت اساسا متينا لزيادة التقـدم فيما تبقي من عقد نزع السلاح وما بعده .

وقد كانت مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت) بين الولا يات المتحـــدة والا تحاد السوفياتي مرحلة حاسمة في مفاوضات مراقبة التسلح خلال السبعينات . ومفاوضات " سالت" الجارية هذه ، وهي المكلفة بمهمة وضع حدود وقيود على بعض أهم الأسلحة التي يمتلكها البلدان ، قد سجلت انجازات عديدة . فقد توجت أول سلسلة من هذه المباحثات ، التي اختتمت فـــي ايار/مايو ١٩٧٢ ، بمعاهدة الحد من شبكات الصواريخ المضادة للقذائف التسيارية ، التي أوقفت التنافس في ميدان شبكات الدفاع الاستراتيجية وهو في بداياته ، وبالا تفاقية المؤقته حول تدابيـــر معينة بشان الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (A/C.1/1026). وقد مثلت الا تفاقية المؤقتة مع بروتوكولها (A/9698 ، المرفق الثالث) اولى الخطوات لتقييد التنافس في أنتج الأسلحة النوويـــة الهجومية المقامة على سطح الأرض وفي الغواصات . ثم أدت مفاوضات " سالت " اللاحقة الى توقيـــع بروتوكول تموز/يوليه ١٩٧٤ للمعاهدة الخاصة بتحديد شبكات الصواريخ المضادة للقذائف التسيارية، التي حددت لكل جانب منطقة واحدة لاستحداث الصواريخ المضادة للقذائف التسيارية . وفـــي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، أثناء اجتماع القمة الذى عقد في فلاديفوستوك ، توصل الرئيس فورد والأمين العام بريجينيف الى اتفاق حول مبادىء تشكل اساسا لمفاوضات هدفها التوصل الى اتفاق جديد يحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية حتى عام ١٩٨٥ ، والى وضع الأساس لا تفاقات مقبلة حول تخفيض الأسلحة الاستراتيجية .

وبجانب الا تفاقات التي تحققت في اطار مباحثات الحد من الأسلحة النووية " سالـــت " ، أثمرت المناقشات الا مريكية - السوفياتية عن خطوات هامة أخرى ، مثل الا تفاق على تدابير لخفض خطر اندلاع حرب نووية بين الولا يات المتحدة الا مريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الـذى وقع في واشنطن في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ ، والتعهدات المتخذة في اجتماع القمة في تمـــوز/ يوليه ١٩٧٤ باستكشاف التدابير الممكنة لمراقبة التسلح في ميادين الأسلحة الكيميائية والاستخـــدام العسكرى لتقنيات تكييف البيئة . والمحادثات مستمرة حول وسائل تنفيذ المعاهدة المتعلقة بتحديد

تجارب الأسلحة النووية في جوف الأرض (A/9698) وبروتوكول هذه المعاهدة الموقع في موسكو في ٣ تموز/يولية ١٩٧٤ . وتعتبر الولايات المتحدة هذه المعاهدة ، المقرر أن يبدأ سريانها في ٣١ اذار/مارس ١٩٧٦ ، خطوة بناءة نحو حظر شامل للتجارب يمكن التثبت منه على نحو ملائم ؛ وهي لا تزال ملتزمة بها .

ومن أبرز المفاوضات الاقليمية التي شاركت فيها الولايات المتحدة تلك الخاصة بتخفيض القوات تخفيضا متبادلا ومتوازنا في اوروبا الوسطى ، وكذلك المؤتمر الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا (وان كان هذا الأخير لا يدخل في اطار مراقبة التسلح بالذات) . وفي أنحاء اخرى من العالم ، أيدت الولايات المتحدة انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية بانضمامها في ١٩٧١ الى البروتوكول الاضافي الثاني لمعاهدة تلاتيلولكو .

وعلى الجبهة المتعددة الأطراف ، ساهمت الولايات المتحدة مساهمة ناشطة في مداولات نزع السلاح السنوية بالجمعية العامة للأمم المتحدة وفي أعمال مؤتمر لجنة نزع السلاح في جنيف . وفي مطلع السبعينات اضطلعت الولايات المتحدة بدور في مفاوضات مؤتمر لجنة نزع السلاح لوضع معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها ، واتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ، اللتين صادقت الولايات المتحدة على كليتيهما الآن . وحتى قبل بدء سريان اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، كانت الولايات المتحدة قد أعلنت تخليها من جانب واحد عن كافة أشكال الحرب البيولوجية بما في ذلك استعمال الأسلحة التكسينية ، وقامت بتدمير مخزونها من هذه الاسلحة . وهي وقد أعادت ، حين أصبحت طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، تأكيد التزامها بالبحث عن قيود فعالة على الاسلحة الكيماوية . يضاف الى ذلك أنه في عام ١٩٧٥ صادقت الولايات المتحدة على بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية (٧) .

وقد أسهمت الولايات المتحدة ايضا بنصيب فعال في مؤتمر اعادة النظر الذي عقدته الدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ايار/مايو ١٩٧٥ . وتعلق الولايات المتحدة اكبر الاهمية على هدف منع زيادة انتشار القدرات على انتاج الاسلحة النووية وتؤيد بشدة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية كعنصر لا غنى عنه في العمل لهذا الهدف . ومن رأى الولايات المتحدة أن الاعلان النهائي الذي اعتمده مؤتمر اعادة النظر يتضمن توصيات هامة عديدة من شانها ان تزيد في تقوية المعاهدة وتشجع على انضمام مزيد من الدول اليها .

وبالاضافة الى ذلك ، قامت الولايات المتحدة هذا العام بمبادرتين في مؤتمر لجنة نزع السلاح : الاولى هي دعوة اللجنة الى النظر باهتمام في الاساليب الممكنة لتقييد الحصول على

---

(٧) عصبة الامم ، مجموعة المعاهدات ، المجلد العاشر ٢١٧ ، رقم ٢١٣٨ .

الاسلحة التقليدية ونظمها ؛ والثانية اقتراح بالقيام بدراسة لكيفية تعريف وقياس النفقات العسكرية . ومثل هذه الدراسة ، في نظر الولايات المتحدة ، يمكنها أن تشكل خطوة أولية ضرورية نحو أية اتفاقية دولية يمكن الوصول اليها حول تخفيض الميزانيات العسكرية . والمبادرتان على حد سواء دليل على عزم الولايات المتحدة على المضي خلال النصف الثاني من عقد نزع السلاح على جبهة واسعة في جميع المجالات التي تحظى أملا بالاتفاق على تدابير اضافية لمراقبة التسلح .

ثالثا ـ المعلومات المقدمة من الأمين العام

٥ ـ كان الامين العام ولا يزال يشعر على الدوام بضرورة بذل كل الجهود لاعطاء عقد نزع السلاح الذى أعلنته الجمعية العامة في القرار ٢٦٠٢ هاء (د ـ ٢٤) معنى وأهمية . ودعا في بياناته مرارا الى اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز التقدم في ميدان نزع السلاح خلال العقد .

٦ ـ وبالاضافة الى ذلك ، ووفاء بالطلب الوارد في الفقرة ٧ من القرار المذكور أعلاه ، الذى دعا الأمين العام الى العمل ، بجميع الوسائل المناسبة المتوفرة لديه لتأمين الاذاعة اللازمة لعقد نزع السلاح ، وجه الأمين العام الامانة العامة لاتخاذ تدابير مناسبة استجابة لهذا القرار . وفيما يلي وصف للتدابير التي اتخذت :

ألف ـ ادارة شؤون الاعلام

٧ ـ استجابة الى قرار الجمعية العامة ٢٦٠٢ هاء (د ـ ٢٤) ، أشارت ادارة شؤون الاعلام الى عقد نزع السلاح بوصفه أحد الموضوعات الاعلامية الرئيسية ، وشرعت في جهود دائبة لاذاعة العقد بكافة الوسائل المناسبة بغية تعريف الرأى العام على مقاصده وأهدافه والمفاوضات والتطورات المتصلة به . وفي الاضطلاع بهذه المهمة ، أعطت ادارة شؤون الاعلام ، عملا بولايتها الأساسية ، الاولوية لمساعدة وكالات الاعلام الحكومية وغير الحكومية القائمة بالفعل والاعتماد على تعاونها في تزويد الجمهور بالمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع الهام . وبالاضافة الى ذلك ، وقامت ادارة شؤون الاعلام بأنشطة اعلامية ايجابية خاصة بها تستهدف استكمال الخدمات التي تقوم بها وكالات الاعلام القائمة .

٨ ـ وكان من بين وسائل الاعلام التي استخدمتها ادارة شؤون الاعلام في جهودها الاذاعية الخاصة بالعقد والتطورات المتصلة به في المقر ، وبدرجة أقل أيضا في مراكز الامم المتحدة للاعلام المنتشرة في كل أنحاء العالم والتي يزيد عددها على الخمسين مركزا ، الاجتماعات والمؤتمرات الصحفية ، والبلاغات الصحفية ، والنشرات الاخبارية ، والمنشورات ، والبرامج الاذاعية والتليفزيونية والافلام ، والصور ، والاجتماعات الاعلامية التي تعقد للمنظمات غير الحكومية ، والبرامج التدريبية ، والزيارات المزودة بالمرشدات ، والاجتماعات الاعلامية التي تعقد للمجموعات ، والمحاضرات التي يلقيها موظفو الامانة العامة . وأولت ادارة شؤون الاعلام اهتماما خاصا لدمج مختلف الأنشطة المتعلقة ببعض المواضيع المعينة في برنامج متماسك ومتوازن ومتعدد الوجوه الاعلامية . ولتحقيق هذا الغرض أنشأت ادارة شؤون الاعلام في عام ١٩٧٢ قوة عمل معنية بموضوع نزع السلاح ، تعمل بالتشاور الوثيق مع شعبة شؤون نزع السلاح التابعة لادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن .

٩ ـ وتبين الفقرات التالية بمزيد من التفصيل بعض النقاط الاساسية للبرنامج الاذاعي المتعدد الوجوه الاعلامية لادارة شؤون الاعلام الخاص بعقد نزع السلاح والتطورات المتصلة به .

الصحافة

١٠ - قامت ادارة شؤون الاعلام بتغطية صحفية بلاغية كاملة لأنشطة الأمم المتحدة المعنية بمسائل نزع السلاح ، بما في ذلك أنشطة الجمعية العامة ، واللجنة الأولى ، واللجنة الخاصة المعنية بالمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، واللجنة الخاصة المعنية بالمحيط الهندي . وبالاضافة الى ذلك ، قامت ادارة شؤون الاعلام بترتيب المؤتمرات الصحفية من وقت لآخر لمعالجة موضوعات محددة من موضوعات نزع السلاح .

المنشورات

١١ - ان المنشور الرئيسي لادارة شؤون الاعلام في ميدان نزع السلاح هو نزع السلاح والتقدم المحرز في سبيل السلم (٨)، وهو عبارة عن استعراض شامل قوامه ٤٧ صفحة لتاريخ جهود نزع السلاح المبذولة عن طريق الأمم المتحدة . وقد أعد هذا التقرير ، في عام ١٩٧٤ ، بالتعاون مع ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ، وصدر باللغات الأسبانية والانجليزية والروسية والفرنسية . وقد حل محل منشور آخر عنوانه ، نزع السلاح: ضرورة السلم وانجازات الامم المتحدة (٩)، كان قد نشر في عام ١٩٧٠ .

١٢ - كذلك نشرت ادارة الاعلام أيضا ورقة معلومات أساسية عن عقد نزع السلاح بعدة لغات .

١٣ - وبالاضافة الى ذلك ، أعدت ادارة الاعلام ووزعت منشورا يلخص محتويات اثنتين من الدراسات التي وضعها خبراء الامم المتحدة بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية (١٠) ونزع السلاح والانماء (١١) . وقد أصدر المنشور للمرة الاولى في عام ١٩٧٣ ووزع باللغات التالية : الاسبانية والانجليزية والبرتغالية والتايلندية والسويدية والصربية - الكرواتية والعربية والفارسية والفرنسية والفنلندية والنرويجية والهندوسية والهولندية .

١٤ - وتشتمل المنشورات الاخرى على العناوين التالية : تكاليف سباق التسلح (١٢) قاع البحار: مجال جديد من مجالات نزع السلاح (١٣) ؛ معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، بعد عشر

---

(٨) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.74.I.23 .

(٩) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.70.I.27 .

(١٠) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.72.IX.16 .

(١١) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 73.IX.1 .

(١٢) المقالة 2/71 .

(١٣) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 72.I.10 .

سنوات (١٤) ؛ نيران الحرب ، والنابالم وغيره من الاسلحة المحرقة (١٥) ؛ بروتوكول جنيف : الذكرى الخمسون (١٦) .

١٥ - كذلك تم تناول السمات الاساسية لعقد نزع السلاح والتطورات المتصلة به في ما يلي من المنشورات الدورية : حقائق اساسية عن الامم المتحدة ، والمحفل الانمائي ، واقتراحات للمتحدثين ، وموجز عن الامم المتحدة ، وحولية الامم المتحدة ، والاخبار الشهرية للامم المتحدة .

الافلام

١٦ - اخرجت ادارة شؤون الاعلام فيلما مدته نصف ساعة عن نزع السلاح عنوانه : "حوار ضد الموت". وتجرى بحوث لاخراج فيلم ثان .

الاذاعة

١٧ - تمت تغطية تطورات الاخبار عن مسألة نزع السلاح ، بما في ذلك التقارير والاجتماعات الخاصة في نيويورك وجنيف ، في نشرات الاخبار التي تنظمها دائرة الاذاعة التابعة لادارة شؤون الاعلام ؛ وتبث هذه الاخبار عبر الموجات القصيرة من مقر الامم المتحدة باللغات التالية : الاسبانية والامهرية والاندونيسية والانكليزية ، والايطالية والبرتغالية والتاليندية والتركية والتغالوغية والروسية والسواحيلية والصومالية والصينية والعبرية والعربية والفرنسية واليابانية واليونانية .

١٨ - وقد تمت أيضا تغطية موضوعات أخبار نزع السلاح في موجز الأنباء الأسبوعي ، وهو فيلم طوله ١٥ دقيقة ، يوزع على دور الاذاعة في ٩٥ بلدا واقليما ، ويتاح بالمقر لمراسلي دور الاذاعة المعتمدين .

١٩ - وبالاضافة الى ذلك ترد معلومات للتعريف بعقد نزع السلاح والتطورات المتصلة به في البرامج الاذاعية الاسبوعية التالية التابعة لادارة شؤون الاعلام والبالغ طول الواحد منها ١٥ دقيقة: صحيفة الانباء المعنونة الامم المتحدة في اسبوع (تصدر باللغة الانجليزية ويستخدمها ما يربو على ١٠٠٠ مؤسسة وشبكة اذاعية في الولايات المتحدة ، وكندا ، ودول البحر الكاريبي ، وافريقيا ، وآسيا ، واوقيانيا) ، والمنظور التحليلي للبرامج (يصدر باللغات الاسبانية والامهرية والانجليزية والاندونيسية والاوردية والبرتغالية والتاغالوغية والتركية والصينية والعبرية والعربية والفرنسية

---

(١٤) OPI/502 .

(١٥) OPI/488 .

(١٦) OPI/549 .

واليونانية ، وتستخدمها المؤسسات الاذاعية في ١٢٠ بلدا واقليما) ، (وبرنامج اذاعي بعنوان " سكوب " (نظرة عامة) يوضع باللغة الانجليزية ويوزع على محطات وشبكات الاذاعة في ٥٠ بلدا واقليما) .

مراكز الاعلام

٢٠ - استخدمت مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة مختلف وسائل الاتصال لارهاف حس الرأى العام في دعم مقاصد عقد نزع السلاح واهدافه ، وتعاملت مع وسائل الاعلام المحلية بغرض تشجيع تغطية الاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بنزع السلاح . وقامت مراكز الاعلام ولا تزال تقوم باعداد وتوزيع البلاغات الصحفية واوراق المعلومات الاساسية المتعلقة بنزع السلاح في عدة مناسبات متصلة بالموضوع .

٢١ - وقامت المراكز في بعض الحالات ، وحيثما سمحت الموارد من الموظفين ، بنسخ الوثائق والبلاغات الصحفية الواردة من المقر باللغات المحلية .

٢٢ - كذلك اذاعت وسائل الاعلام عقد نزع السلاح والتطورات المتصلة به عن طريق المحاضرات وتوزيع المنشورات ، وعن طريق الاتصالات المباشرة مع المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والجمهور العام . وقامت بتزويد محطات التلفزة والاذاعة المحلية بالمواد الاذاعية المتصلة بالموضوع .

٢٣ - واستخدمت المكتبات المرجعية التابعة لمراكز اعلام الامم المتحدة استخداما واسعا من قبل العلماء والطلاب والجمهور العام في اعمال البحث المتصلة بنزع السلاح .

المنظمات غير الحكومية

٢٤ - تلقت المنظمات غير الحكومية المسجلة اسماؤها لدى دائرة شؤون الاعلام جميع منشورات الامم المتحدة المتعلقة بموضوع نزع السلاح . وفي كل سنة ، تكرس عدة اجتماعات اعلامية اسبوعية لنزع السلاح والموضوعات المتصلة به ، وللموجزات الخطية التي توزع بعد ذلك على المنظمات غير الحكومية وكذلك على مراكز اعلام الامم المتحدة .

٢٥ - وكان من بين التدابير التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية في دعمها لعقد نزع السلاح الاحتفال باسبوع سنوى عالمي لنزع السلاح ، وعقد المؤتمرات ، واصدار البيانات والاعلانات المتعلقة بالموضوع .

الجمهور العام

٢٦ - تشتمل الاجتماعات الاعلامية التي تعقدها مرشدات الامم المتحدة للزوار في المقر وفي مكتب

الامم المتحدة في جنيف ، في العادة ، على اشارات الى عمل الامم المتحدة في ميدان نـــــزع السلاح . وبالمثل ، تقدم المرشدات معلومات بشأن مسائل نزع السلاح استجابة لاستفســـارات الجمهور .

باء - الانشطة الاعلامية لادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن وغيرها من الادارات

٢٧ - قامت ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ، عملا بقرار اجماعي اتخذته الجمعيـــة العامة في دورتها التاسعة والعشرين باعداد مجلد يزمع اصداره قبل نهاية السنة الحاليـــــة ، وعنوانه الامم المتحدة ونزع السلاح ، ١٩٧٠ - ١٩٧٥ . ويقدم المجلد بيانا تفصيليا بالكيفيـــة التي تم بها تناول نزع السلاح في اطار الامم المتحدة خلال هذه الفترة ، وهو عبارة عن ملحـــق للمنشور المعنون الامم المتحدة ونزع السلاح ، ١٩٤٥ - ١٩٧٠ (١٧) الذى اصدر فـــــي عام ١٩٧٠ .

٢٨ - وعملا بقرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع اعدّت ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن للنشر ، ووزعت التقارير التالية المعدة بمساعدة الخبراء : (أ) النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ســباق التسلح والنفقات العسكرية (١٨) ؛ (ب) النابالم وغيره من الاسلحة المحرقة وجميع نواحي احتمال استعمالها (١٩) ؛ (ج) تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الامن بنسبة ١٠ في المائة واستخدام جزء من الاموال الموفرة على هذا النحو في تقديـــم المساعدة للبلدان النامية (٢٠)

٢٩ - وأعدت ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للنشر ، ووزعت ، التقرير المعنون نـــــزع السلاح والانماء (٢١) الذى كان قد اعد ايضا بمساعدة فريق من الخبراء .

٣٠ - وفي عام ١٩٧٠ نشرت ثلاثة تقارير للامين العام ، كانت قد اعدت في سنوات سابقـــة، بمساعدة الخبراء الاستشاريين ، في مجلد واحد عنوانه : المشاكل الاساسية لنزع السلاح (٢٢) ، مع الاهتمام بشكل بيّن بعقد نزع السلاح في تصدير المجلد المشار اليه . وكانت التقارير الثلاثة

---

(١٧) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.70.IX.I Corr.

(١٨) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.72.IX.16

(١٩) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.IX.3

(٢٠) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.I.10

(٢١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.IX.I Corr.

(٢٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.70.I.17

المضمنة في المجلد هي : (أ) النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على نزع السلاح (٢٣) ؛ (ب) واثار الاستعمال المحتمل للاسلحة النووية والاثار الامنية والاقتصادية المترتبة على حيازة هذه الاسلحة واستحداث المزيد منها بالنسبة للدول (٢٤) ؛ والاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) واثار استخدامها المحتمل (٢٥) ؛

٣١ - ووفرت شعبة شؤون نزع السلاح الموظفين للاجتماعات الاعلامية والمحاضرات المتصلة بأنشطة دائرة الزوار التابعة للامم المتحدة ، وذلك بناء على طلبات الجامعات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الاخرى .

جيم - ادارة بريد الامم المتحدة

٣٢ - اصدرت ادارة بريد الامم المتحدة ، منذ اعلان عقد نزع السلاح ، الطوابع التالية المتصلة بنزع السلاح :

١٩٧٢ "عدم انتشار الاسلحة النووية" ٨ سنتات و ٠ر٤٠ من الفرنك السويسرى .

١٩٧٣ "عقد نزع السلاح" ، ٨ سنتات و ١٥ سنت و ٠ر٦٠ و ١ر٠ فرنك سويسرى .

٣٣ - وفي يوم ٥ أيار/مايو ١٩٧٥ ، استخدم الشعار التالي في نيويورك وفي جنيف "عدم انتشار الاسلحة النووية" ؛ وسيستمر العمل بهذا الشعار الى نهاية عام ١٩٧٥ وربما الى بعض الوقت في عام ١٩٧٦ .

- - - - -

---

(٢٣) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.62.IX.I .

(٢٤) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.68.IX.I. .

(٢٥) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.69.I.24 ..